الانتخابات الديمقراطية

في

ميزان الشريعة الإسلامية

كتبه

أبوحمزة محمد بن عبدالعليم الماضي

غفر الله له ولوالديه

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، الحكم العدل المبين، الذي قال فصدق، وحكم فعدل، "وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً"، لا راد لقضائه، ولامعقب لحكمه، وهو الحكيم العليم.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ ، بلَّغ البلاغ المبين، وعلَّم المؤمنين، وحكم بينهم بالشرع المستقيم، والدين القويم، كما أمره ربه؛ فقال"إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا"؛ فأكمل الله به الملة، وأتم به النعمة، كما قال سبحانه "الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا"؛ فتركنا ﷺ على المحجة البيضاء لايزيغ عنها إلا هالك، كما قال أبو ذر رضي الله عنه:"تركنا رسول الله ﷺ، وما طائر يقلب جناحيه في الهواء ، إلا وهو يذكر لنا منه علماً، قال: فقال ﷺ: ما بقي شيء يُقَرِّب من الجنة ، ويُباعِد من النار، إلا وقد بُيِّنَ لكم". **المعجم الكبير للطبراني برقم (١٦٢٤)، وبعد؛**

ففي ظل الأحداث المتلاحقة التي تمر بها غالبية بلاد المسلمين؛ ترى أقواماً من المتغربين، أو ممن ينتسبون للدعوة إلى الإسلام، يشاركون في السياسة العلمانية المناقضة لشرع الله جل وعلا، ويساهمون في تثبيت، وإضفاء الشرعية على الأنظمة الوضعية، والمناهج الغربية، كالديمقراطية، والانتخابات، وتكوين الأحزاب التي خرَّبت ديار المسلمين، وأفسدت الأديان والأخلاق.

وهؤلاء الداعون إلى هذه المبادئ الكفرية الباطلة أصناف كثيرة:

فمنهم: صنف علماني ربَّاه الاستعمار الغربي الكافر على عينه، ورضع العلمانية منذ نعومة أظفاره؛ فهو يناصرها ويدافع عنها ويسعى في نشرها بكل ما أوتي من قوة مادية أو معنوية، ويصدق في هؤلاء قول ربنا جل وعلا: " إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيُنْفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ ، لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُ فِي جَهَنَّمَ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ".

وصنف آخر لا يناصر الديمقراطية والانتخابات رضىً بها أواعتقاداً لصحتها؛ بل إنه يعلم فسادها ومصادمتها للإسلام؛ وإنما يتبنى الطرق الديمقراطية طلباً للرياسة والمناصب وجمع الأموال والجاه، وهذا الصنف يتاجرون بدينهم، ويضيعون أنفسهم في طلب الدنيا ، وفي الحديث:"ما ذئبان جائعان أرسلا في غنم بأفسد لها من حرص المرء على المال والشرف لدينه".رواه الترمذي (٢٢٩٨)، وأحمد في المسند (١٥٧٨٤).

وصنف قليل دخل في الانتخابات يريد الإصلاح، وليس بمنزه عن محبة الرياسة والوجاهة؛ وإنما يُلبسها بلباس الدين، وهو جاهل بأحكام الدين، فيريد أن يُصلح بدخوله في الديمقراطية والعلمانية، وهو لا يدري أنه يفسد، ويرسخ أقدام العلمانيين في ديار المسلمين، ويُقر الكفر والضلال المبين؛ فإذا ناصحه أحد من الناصحين اتهمه بالسلبية، وعدم محبة تطبيق الشرع، وتجاهل أو جهل أن كل قدر يجري في الكون فهو مكتوب بسببه، فمن سلك الأسباب الصحيحة وصل إلى النتائج الصالحة ، وأما من خالف الشرع والأسباب؛ فإنه سيفشل لا محالة، وإن طال الزمان، وتزينت له الأيام؛ فالنصر والتمكين باتباع شرع الله وسنة نبيه ﷺ، ومن خالف الكتاب والسنة؛ فلا يحصل له فلاح ولا تمكين، وإنما يبوء بالإثم والخزي المبين، قال تعالى :" وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي

الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ".

وقال:"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ".

قال السعدي في تفسيره:" هذا أمر منه تعالى للمؤمنين، أن ينصروا الله بالقيام بدينه، والدعوة إليه، وجهاد أعدائه، والقصد بذلك وجه الله، فإنهم إذا فعلوا ذلك، نصرهم الله وثبت أقدامهم، أي: يربط على قلوبهم بالصبر والطمأنينة والثبات، ويصبر أجسامهم على ذلك، ويعينهم على أعدائهم، فهذا وعد من كريم صادق الوعد، أن الذي ينصره بالأقوال والأفعال سينصره مولاه، وييسر له أسباب النصر، من الثبات وغيره."اهـ

فالمشاركون في الديمقراطية والانتخابات والأحزاب أصناف متنوعة؛ فيجب أن يُحكم على كل صنف بما يستحقه؛ لذا أحببت أن أُذكِّرهم، وأُبين للمسلمين جميعاً حكم الانتخابات، وأنها تخالف شرع الله جل وعلا، وتهدم أصوله وفروعه ؛ فكتبت هذه الرسالة الموجزة تذكيراً وتعليماً لمن يريد أن يشارك في هذه الانتخابات الطاغوتية الغربية سواء بالترشح أو المراقبة عليها أو بالتصويت فيها؛ فالواجب على كل مسلم وَقَرَ الإيمان في قلبه أن يُقَاطِع هذه الضلالات والأهواء التي يُصدِّرُها لنا أعداؤنا من الغربيين الكافرين، وعلينا أن نتمسك بكتاب ربنا وسنة نبينا ﷺ ، وألا نلتفت إلى كلام المضللين وأهل الأهواء الذين يصدون عن سبيل الله ويبغونها عوجاً، ويدعون الناس للانتخابات باسم الدين، وفعلهم في الحقيقة طلب للرياسة والمناصب، وتلبيس على المسلمين، والله جل وعلا يقول:"وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ".

وصلى الله وسلم على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وكتب

أبو حمزة/

محمد بن عبد العليم الماضي

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

تعريف الانتخابات:

إن الانتخابات الغوغائية هي أهم وسيلة لتحقيق النظام الديمقراطي الغربي، فما بُني على باطل فهو باطل، قال تعالى: (أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ)، وهي نظام يقوم على اعتبار رأي الأغلبية دون نظر إلى الدين أو العلم أو المنزلة عن طريق صناديق الاقتراع، فتسوي الانتخابات بين أصوات جميع الأفراد في المجتمع، وتجعلهم يشاركون في كثير من القضايا الخطيرة التي تؤثر في مصير الأمم؛ دون نظر لصلاحيتهم للكلام في هذه القضايا من عدمه، ودون تمييز بينهم سواء على أساس الدين، أو العلم، أو الخبرة، أو غيرها من المؤهلات؛ فجميع الفئات، والآراء، والأديان في النظام الانتخابي الديمقراطي سواء، والعبرة بالأغلبية، وليست بالأهلية والصلاحية؛ مع أن الله جل وعلا يقول: " وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا".

قال السعدي في تفسيره:" هذا تأديب من الله لعباده عن فعلهم هذا غير اللائق. وأنه ينبغي لهم إذا جاءهم أمر من الأمور المهمة والمصالح العامة ما يتعلق بالأمن وسرور المؤمنين، أو بالخوف الذي فيه مصيبة عليهم أن يتثبتوا ولا يستعجلوا بإشاعة ذلك الخبر، بل يردونه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم، أهلِ الرأي والعلم والنصح والعقل والرزانة، الذين يعرفون الأمور ويعرفون المصالح وضدها؛ فإن رأوا في إذاعته مصلحة ونشاطاً للمؤمنين وسروراً لهم وتحرزاً من أعدائهم فعلوا ذلك، وإن رأوا أنه ليس فيه مصلحة أو فيه مصلحة ولكن مضرته تزيد على مصلحته، لم

يذيعوه، ولهذا قال: { لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ } أي: يستخرجونه بفكرهم وآرائهم السديدة وعلومهم الرشيدة.

وفي هذا دليل لقاعدة أدبية وهي أنه إذا حصل بحث في أمر من الأمور ينبغي أن يُوَلَّى مَنْ هو أهل لذلك ويجعل إلى أهله، ولا يُتَقدم بين أيديهم، فإنه أقرب إلى الصواب وأحرى للسلامة من الخطأ، وفيه النهي عن العجلة والتسرع لنشر الأمور من حين سماعها، والأمر بالتأمل قبل الكلام والنظر فيه، هل هو مصلحة، فيُقْدِم عليه الإنسان؟ أم لا، فيحجم عنه؟"اهـ

فالسياسة الشرعية قاصرة على أهل العلم والخبرة والعقل، أما عوام الناس فلا دخل لهم في هذه الأمور الضخمة التي تحتاج إلى العلم النافع، والعقول السديدة، والآراء الرشيدة.

مصدر الانتخابات:

وهنا نتساءل من أين جاءنا نظام الانتخابات؟؟ وهل هو التطبيق العصري للشورى كما يزعم كثير من الناس؟؟ وهل يجوز المشاركة فيها أو الترشح للبرلمان (مجلس الشعب)؟؟

والجواب عن هذا الكلام أن نقول :

إن الانتخابات ليست من الإسلام في شيء، وإنما هي من أكبر الوسائل التي ترسخ للنظام الديمقراطي الغربي، وأما ما ينشره أهل البدع والأهواء، الذين يجيزون المشاركة، والدخول في الانتخابات من قولهم:(الديمقراطية هي التطبيق الصحيح للإسلام في هذا العصر، والانتخابات هي الشورى الإسلامية، ولكن بعد اتساع رقعة البلاد وكثرة الشعوب احتجنا إلى مشورة جميع المواطنين بدلاً من حصرها في

أهل الحل والعقد (أهل العلم والرأي والشوكة)، فهذا من الباطل المخالف لدين الله جل وعلا.

والحقيقة أن هذه الشبهة الفاسدة لا تروج إلا على الجهال الذين لا يعرفون شيئاً عن الديمقراطية، ومخالفتها، ومصادمتها لشرع الله جل وعلا، وأنها دين من الأديان الأرضية الباطلة التي تحارب الإسلام، وتسعى في تنحيته، وإبعاد المسلمين عنه؛ فيجب على كل مسلم أن يكفر بها ويتبرأ منها حتى يصح إيمانه، ويُقبَل عند الله، كما قال سبحانه " فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ"

قال الحافظ ابن كثير –رحمه الله–:" وقوله: (فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) أي: من خلع الأنداد والأوثان ،وما يدعو إليه الشيطان من عبادة كل ما يعبد من دون الله، ووحَّد الله فعبده وحده وشهد أن لا إله إلا هو(فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى) أي: فقد ثبت في أمره واستقام على الطريقة المثلى والصراط المستقيم"اهـ.

قال أبو القاسم البغوي: "حدثنا أبو روح البلدي حدثنا أبو الأحوص سلام بن سليم، عن أبي إسحاق عن حسان –هو ابن فائد العبسي–قال: قال ﵁: إن الجِبت: السحر، والطاغوت: الشيطان، وإن الشجاعة والجبن غرائز تكون في الرجال؛ يقاتل الشجاع عمن لا يعرف ،ويفر الجبان من أمه، وإن كرم الرجل: دينه، وحسبه: خلقه، وإن كان فارسيًّا أو نبطياً، وهكذا رواه ابن جرير، وابن أبي حاتم من حديث الثوري عن أبي إسحاق عن حسان بن فائد العبسي عن عمر فذكره.

ومعنى قوله في الطاغوت: إنه الشيطان قوي جدًّا؛ **فإنه يشمل كل شر كان عليه أهل الجاهلية، من عبادة الأوثان والتحاكم إليها والاستنصار بها**."اهـ

وقال سبحانه: " أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا، وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ".

قال الحافظ ابن كثير في تفسير الآية: "هذا إنكار من الله – عز وجل– على مَنْ يدعي الإيمان بما أنزل الله على رسوله وعلى الأنبياء الأقدمين، وهو مع ذلك يريد التحاكم في فصل الخصومات إلى غير كتاب الله وسنة رسولهﷺ، كما ذُكر في سبب نزول هذه الآية: أنها في رجل من الأنصار ورجل من اليهود تخاصما، فجعل اليهودي يقول: بيني وبينك محمد، وذاك يقول: بيني وبينك كعب بن الأشرف، وقيل: في جماعة من المنافقين، ممن أظهروا الإسلام، أرادوا أن يتحاكموا إلى حكام الجاهلية، وقيل غير ذلك، والآية أعم من ذلك كله، فإنها ذامة لمن عدل عن الكتاب والسنة، وتحاكموا إلى ما سواهما من الباطل، وهو المراد بالطاغوت هاهنا؛ ولهذا قال: (يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلالا بَعِيدًا * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا)"اهـ.

فكل حكم غير حكم الله فهو حكم الطاغوت الذي تجاوز حده، فيجب الكفر به وتكفير أهله والبراءة منهم وعداوتهم ، فهذا شطر التوحيد والإيمان.

وهنا ينبغي أن نلقي الضوء على تعريف الديمقراطية، وبيان ما فيها من ضلال وانحراف، وأنها دين وضعي يحارب ويهدم أصول الإسلام ، فنقول:

تعريف الديمقراطية :

الديمقراطية كلمة يونانية الأصل، تتكون من مقطعين :

١- ديموس (DEMOS) ومعناها: الشعب.

٢- قراطوس (KRATOS) ومعناها السلطة.

والمعنى المجمل لها: "سلطة الشعب"، وبعبارة أخرى: " حكم الشعب نفسه بنفسه"، أو "الحكم بإرادة الشعب".

وقد عرفها الرئيس الأمريكي «إبراهام لنكولن» بأنها: "حكم الشعب بالشعب وللشعب"اهـ.

فالديمقراطية كمذهب فلسفي هي المذهب الذي يرد السلطة السياسة إلى إرادة الشعب، أي أن الشعب مصدر السلطات والتشريعات، فالشعب هو الذي يشرع القوانين، إما بنفسه، وإما عن طريق نوابه الذين ينتخبهم عن طريق الاقتراع الحر!! وصناديق الانتخابات النزيهة —زعموا—.

أقول: إن قولهم الحكم للشعب وأن الشعب هو مصدر التشريع هو بحد ذاته كفر بالله العظيم، وإلا فمن الذي منح الشعب هذه السلطة، ومن الذي جعله مشرعاً يشرع لنفسه ما يشاء ، وأين ذهبت شريعة الله التي أقسم الله بذاته المقدسة أنه لا يؤمن من لم يتحاكم إليها عن رضىً وتسليم، قال تعالى: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً﴾، وقوله سبحانه لنبيهﷺ"وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ".

صور ممارسة الديمقراطية فى الواقع:

الديمقراطية كما سبق هي سيادة الشعب في جميع سلطات الحكم، وقد اتخذت أكثر من صورة أو أسلوب في واقع الحياة العملية من حيث كيفية حكم الشعب لنفسه، وهذه الصور هي:

١ـ الديمقراطية المباشرة:

وهي أقدم صور الديمقراطية، حيث يمارس الشعب كله فيها الحكم بنفسه من غير وسيط في كافة مجالات الحكم من الناحية التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهذا الأمر عسير جداً وشاق، فلا يُتصور أن يمارس الشعب كله السلطة في كافة مجالاتها في كل مسألة يحتاجها الناس، من غير واسطة ممثلين (نواب)، إلا في المجتمعات الصغيرة وفي المؤسسات والأحزاب.

وقد طبقت هذا النوع من الديمقراطية جمهوريتى (أثينا وأسبرطا) اليونانيتين قبل الميلاد، ولكن وضعوا لها شروطاً، منها: ألا يزيد عدد السكان عن خمسة آلاف نسمة، فإذا زاد عن ذلك: إما أن ينفوا من البلاد أو يقدموا في الحرب فيُقتلوا.

وهذه الصورة هي أقدم أنواع الديمقراطيات، ويستحيل تطبيقها في العصر الحاضر، ولا توجد فيها أسرار مع أن لكل دولة أمورها السرية التي تحتفظ بها.

٢ـ الديمقراطية النيابية:

وهي صورة مناقضة للصورة الأولى حيث يمارس الشعب فيها الحكم أو السلطة عن طريق وسيط (نائب) يُسند إليه ممارسة السلطة في كافة مجالاتها نيابة عنه، والشعب لا يمارس الحكم في هذه الصورة إلا مرة واحدة، وهي المرة التي يختار أو ينتخب فيها نوابه الذين ينوبون عنه في "البرلمان" أو "مجلس الشعب" أو "مجلس الشيوخ" ونحوه.

أركان النظام النيابى:

١- برلمان منتخب من قِبل الشعب، له اختصاص بتشريع الأحكام وسنِّ القوانين.

٢-نائب برلماني (عضو مجلس الشعب)، يمثل الأمة أو الدائرة الخاصة به، ويصل إلى البرلمان عن طريق الانتخابات بالأغلبية.

٣- استقلال البرلمان بعد انتخابه.

٤- الانتخاب الدوري للبرلمان (كل أربع أو خمس سنوات، وهي مدة الدورة البرلمانية).

٣ـ الديموقراطية غير المباشرة:

وهي التي تجمع بين الديموقراطية المباشرة والنيابية، وهي التي يباشر فيها الشعب بعض السلطات كانتخاب الرئيس، والموافقة على الدستور، وتعديل بعض القوانين، وينتخب فيها الناس نواباً يمارسون وضع التشريعات والقوانين والنظم وغير ذلك.

ومن مظاهر هذه الصورة:

١- الاستفتاء الشعبي-سواء على مواد الدستور أو على التعديلات في بعض القوانين واللوائح والنظم العامة-.

٢- الاعتراض الشعبي -سواء على الحاكم أو على القوانين-.

٣- الاقتراح الشعبي.

٤- حق الناخبين في إقالة نائبهم.

٥- حق الشعب في عزل رئيس الجمهورية وتنحيته عن منصبه.

ومن المعلوم من الدين بالضرورة مخالفة هذه المظاهر لشرع الله جل وعلا، فعلام يدافع الإسلاميون -زعموا- عن هذه الأباطيل والضلالات؟!!

خصائص النظام الديمقراطي:

١- سيادة الشعب أو الأمة.

٢- الإقرار بحقوق الأفراد وحرياتهم وضمانها.

أولاً: نظرية السيادة للشعب أو الأمة

السيادة معناها السلطة العليا التي تملك حق التشريع، وليس فوقها أو معها سلطة فيما تنظمه من شئون المجتمع، فهي سلطة تعلو فوق الجميع، وتفرض نفسها على الجميع بما تملكه من سلطة الأمر والنهي!!.

والسيادة في النظام الديموقراطي: للشعب أو للأمة؛ فالشعب مصدر جميع السلطات، وأما في شرع الله جل وعلا؛ فالسيادة لرب العالمين الذي خلق ورزق وحده؛ فهو وحده الذي يشرع لعباده ما ينفعهم ويُصلِحُهُم في الدنيا والآخرة ولذا فقد أرسل الرسل وأنزل الكتب؛ وقد بين سبحانه أنه المشرع وحده لاشريك له، وأنكر على من نسب التشريع لغيره، فقال:" أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ" وقال سبحانه، وهو يبين كفر النصارى، وأنهم أطاعوا الأحبار والرهبان في التحليل والتحريم مع علمهم بمخالفتهم لدين الله جل وعلا: " اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ"،وسيأتي تفسير هذه الآيات.

والمراد بالسلطات في النظام الديمقراطي:

١- **السلطة التشريعية:** ومهمتها تشريع الأحكام والقوانين، وتعديلها وإلغاؤها، وذلك إما عن طريق مجلس النواب (البرلمان)، أو عن طريق الاستفتاء

العام أو عن طريق اللجنة العليا لوضع الدستور، فهذه السلطة لها المرجع والحكم المطلق فيما تسنه من التشريعات والقوانين التي تحكم في الدماء والأعراض والأموال حسب النظريات الدستورية الغربية أو المحلية، أو حسب رغبات الجمهور، وآراء الأمة.

٢- **السلطة القضائية:** ومهمتها الحكم بين الناس في كل ما يعرض لها من القضايا على وفق الأحكام والقوانين التي تصدرها السلطة التشريعة دون خروج عن ذلك الإطار.

٣- **السلطة التنفيذية**: ومهمتها القيام بتنفيذ القانون العام أو الإرادة الشعبية والتي تم تقنينها، والحكم بها من قبل السلطتين التشريعية والقضائية.

فالشعب أو الأمة هي مصدر السلطات، وهذا يعني أن إرادة الشعب هي التي تشرع، وتحكم، وتنفذ ذلك التشريع والحكم؛ فمرد هذه الأمور كلها إلى إرادة الشعب وأهوائه بعيداً عن النظر إلى شرع الله أو إلى القيم الأخلاقية أو حتى إلى الأعراف الاجتماعية.

ففي إعلان الحقوق الفرنسي الصادر عام (١٧٨٩م)، جاء في المادة الثالثة: "الأمة مصدر السيادة ومستودعها، وكل شخص يتولى الحكم إنما يستمد سلطته منها".

ثم في الدستور الفرنسي الصادر عام (١٧٩١م)، نص على أن "السيادة ملك للأمة، ولا تقبل التجزئة ولا التنازل عنها ولا التملك بالتقادم".

ثم انتشرت هذه المادة في غالبية دساتير الدول العربية، فمن ذلك:

دستور جمهورية مصر العربية لعام (١٩٢٣م)، نص على أن " جميع السلطات مصدرها الأمة"

وفي دستور (١٩٥٦م)، المادة الثانية: "السيادة للأمة".

وفي الدستور المؤقت لعام (١٩٦٤) المادة الثانية: "السيادة للشعب".

وفي دستور (١٩٧١م) المادة الثالثة [(١)] : "السيادة للشعب وحده، وهو مصدر السلطات، ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين في الدستور".

ونصت المادة (٨٦) على أن يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

وقد ذكرنا هذه المواد كمثال للدستور الديموقراطي، وهي موجودة بنصها في غالبية دساتير الدول العربية تقريباً.

مما سبق يُعلم أن هذه المواد تناقض شرع الله جل وعلا، ومن المعلوم من الدين بالضرورة أن التشريع، وتنظيم شئون الحياة حق خالص لله تبارك وتعالى، فهو المشرع للأمة، ورسوله ﷺ مبلغ عنه.

قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

قال الحافظ ابن كثير –رحمه الله–: " وقوله: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ ﴾ أي: هم لا يتبعون ما شرع الله لك من الدين القويم، بل يتبعون ما شرع لهم شياطينهم من الجن والإنس، من تحريم ما حرموا عليهم، من البحيرة والسائبة والوصيلة والحام، وتحليل الميتة والدم والقمار، إلى نحو ذلك من

---

(١) إذا أراد الحزبيون الإسلاميون (زعموا!) تفعيل المادة الثانية في الدستور المصري؛ فعليهم أن يفعلوا المادة الثالثة أو بالأحرى أن يتم تفعيل المادة الأولى ونصها: "جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديموقراطي يقوم على أساس المواطنة"، فياليت القوم يعودون إلى رشدهم ويصرحوا أن الدستور كله مخالف للشرع مناقض للإسلام كما كانوا يقولون، لكن الأمر قد تغير، وسقطت الأقنعة جرياً وراء المناصب والرياسات، فاللهم هداك!!.

الضلالات والجهالة الباطلة، التي كانوا قد اخترعوها في جاهليتهم، من التحليل والتحريم، والعبادات الباطلة، والأقوال الفاسدة.

وقد ثبت في الصحيح أن رسول الله ﷺ قال: "رأيت عمرو بن لُحَيّ بن قَمَعَة يَجُر قُصْبَه في النار"، لأنه أول من سيب السوائب، وكان هذا الرجل أحد ملوك خزاعة، وهو أول من فعل هذه الأشياء، وهو الذي حَمَل قريشاً على عبادة الأصنام، لعنه الله وقبحه؛ ولهذا قال تعالى: (وَلَوْلا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ) أي: لعوجلوا بالعقوبة، لولا ما تقدم من الإنظار إلى يوم المعاد، (وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) أي: شديد موجع في جهنم وبئس المصير"اهـ.

وقد حذر الله نبيه ﷺ من اتباع سبيل الكافرين؛ فقال: (ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ * إِنَّهُمْ لَنْ يُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ).

وقد قسّم الله سبحانه في كتابه الحكم إلى قسمين؛ فقال: (أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ)، فإما حكم الله عز وجل الذي أنزله في كتابه وعلى لسان رسولهﷺ، وإما حكم الجاهلية سواء كان نصرانية أو يهودية أو ديموقراطية أو اشتراكية أوغيرها من المذاهب والأديان الباطلة، فالكل سواء في الضلال والجهل.

وبيَّن سبحانه وتعالى أنه أنزل الكتاب وشرع الأحكام للناس ليحكموا بها في الدماء والأموال والأعراض، فقال سبحانه: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا).

فكيف يقال بعد هذا أن الحكم والتشريع للشعب؟؟ إن هذا القول هو الكفر البواح، والشرك الصراح، وقد ذكر سبحانه وتعالى أن أهل الكتاب كفروا بطاعة الأحبار والرهبان في التحريم والتحليل بخلاف شرع الله؛ فقال: (اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ).

قال شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب- رحمه الله-: " بين فيها أن أهل الكتاب اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله، وبين أنهم لم يؤمروا إلا بأن يعبدوا إلهاً واحداً، مع أن تفسيرها الذي لا إشكال فيه: طاعة العلماء والعباد في المعصية، لا دعاؤهم إياهم"اهـ.(٢)

فالله تبارك وتعالى هو المشرع للأحكام التي تنظم شئون عباده، وتحكم في الأموال والأعراض والدماء؛ فمن جعل هذا الحق لغير الله جل وعلا؛ فقد كفر بدين الله، وجعل نفسه رباً مع الله تبارك وتعالى.

الأساس الذي بنيت عليه نظرية السيادة:

إن نظرية السيادة (سيادة الشعب أو الأمة) بنيت على أساس إلحادي كفري، يقول محمد شاكر الشريف:" ولنعد إلى بدايات هذه النظرية التي تشكّلت في الغرب النصراني، الذي كان يدين بعقيدة محرَّفة وشريعة مبدّلة، حيث كانت ملوكهم تحكم؛ فتظلم، وتستبد بناءً على أنهم أصحاب السيادة بمقتضى التفويض الإلهي لهم في ذلك، وقد ساعد الملوك على ذلك الظلم؛ نظرية التفويض الإلهي التي اختُرعت لتبرير سلطانهم المطلق، والتي تقول: إن الملوك يستمدون سلطانهم من تفويض الله لهم سواءً كان تفويضاً مباشراً أو غير مباشر.

(٢) كتاب التوحيد (باب تفسير التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله)

وفي ظل هذا الجو المملوء بظلم الملوك وطغيانهم، لم تكن الكنيسة –الممثلة للدين عند النصارى– بما حدث فيها من فساد وإفساد وانحراف وتحريف، بقادرة على إيجاد مخرج صحيح للناس أو حتى تقليل ظلم الملوك وطغيانهم والحد من سلطانهم؛ لأنها كانت هي ركناً من أركان الظلم والطغيان ؛ ومن ثمَّ بدأ الناقمون على هذه الأحوال يفكرون – بعيداً عن الدين وعمن يمثلون الدين عندهم– في طريقة يسلبون بها كل سلطان الملوك، ولم تكن طريقتهم في هذا إلا استبدال كفر بكفر؛ حيث قالوا: إن السيادة لا تكون لشخص الملك، وإنما تكون السيادة للشعب كله.

فالملوك والناقمون عليهم كلاهما يقول بنظرية السيادة؛ أما الملوك فيجعلونها لأنفسهم، والأساس الذي بنوا عليه ذلك القول هو نظرية التفويض الإلهي.

وأما الناقمون فيجعلون السيادة للشعب، وقد كان الأساس الذي بنوا عليه ذلك القول هو: نظرية العقد الاجتماعي:

فماذا تعني نظرية العقد الاجتماعي ؟

اشتهر من المتكلمين بهذه النظرية ثلاثة أسماء: توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو.

ومن غير تعرُّض لتفصيلات واختلاف وجهات نظرهم في بعض جوانب هذه النظرية، فإن جوهر النظرية يقوم على تصور أن الناس في أول أمرهم كانوا يعيشون حياتهم الفطرية البدائية، وكانت حياة غير منظمة، فلم يكن لهم تشريع يحكمهم ولا دولة أو مؤسسة تنظم معاملاتهم وترعى شؤونهم، وأن الناس في طور لاحق من حياتهم احتاجوا إلى التشريع الحاكم، والدولة التي تنظم أمور حياتهم، وأنهم لأجل ذلك عقدوا فيما بينهم عقداً لإقامة السلطة التي تحكمهم وتنظم شؤونهم

ومعاملاتهم، وتحفظ عليهم ما بقي من حقوقهم وحرياتهم، والسلطة حسب هذا التصور قامت بناءً على الإرادة الشعبية، لذلك كان الشعب هو صاحب السيادة.

هذا هو جوهر نظرية العقد الاجتماعي، فماذا يعني ذلك ؟!

يعني ذلك أن هذه النظرية تنطلق من تصور كفري إلحادي، لأن هذه النظرية إما أنها تصورت الناس وكأنهم وُجدوا من غير خالق لهم، أوأنهم وُجدوا هكذا غير منظمين بغير شريعة هادية أو قانون حاكم ، وإما أنها تعترف بوجود خالق، لكن الخالق – في هذه النظرية – لا فعل له إلا مجرد الخَلْق، أما أن يرسل من عنده رسلاً إلى الناس تعلمهم وترشدهم وتهديهم وتأمرهم بالخير وتنهاهم عن الشر، وتنظم شئونهم ومعاملاتهم، فهذا ما لا وجود له في هذه النظرية ، ولو كان ذلك موجوداً فيها ما احتاجوا إلى هذا العقد الذي عقدوه.

ومن المعلوم المقطوع به أن نظرية العقد الاجتماعي تناقض القرآن الكريم مناقضة تامة، فالله عز وجل ذكر أنه خلق آدم – عليه السلام– أول الناس، ثم أهبطه هو وزوجه إلى الأرض، وأنزل إليه الشريعة التي أمره أن يعمل بها هو وأولاده، قال تعالى: (قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ، وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا).

وأن الله عز وجل لم يزل يرسل رسله ويُنَزِّل كتبه لهداية الناس وإرشادهم وتنظيم شئونهم ومعاملاتهم، قال تعالى: (وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ)، وقال تعالى: (وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ)، وقال تعالى عن النار: (كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ، قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا)، وغير ذلك من الآيات في هذا المعنى، فأين إذن هذه الحياة

الفطرية البدائية التي لم يكن فيها تشريع حاكم؟! كما تقول هذه النظرية الإلحادية "اهـ. (٣)

ثانياً: تقرير الحقوق والحريات وضمانها:

قد أقر النظام الديمقراطي – قانونياً على الأقل- بمجموعة من الحقوق والحريات مثل حرية الرأى وحرية الاعتقاد والحرية الشخصية وحق الملكية وحق العمل والسكن والانتقال وغير ذلك من الحقوق والحريات، وبمثل هذه الحريات لمع بريق الديمقراطية لاسيما عند المضطهدين والمظلومين من الشعوب الإسلامية وذلك بسبب الجهل بالآثار المترتبة على هذه الحريات التي يضمنها النظام الديمقراطي ويحميها ويرعاها، وبسبب الجهل أيضاً بعدالة الإسلام ومنهجه الرباني؛ والذي يحرم ويقيد كثيراً من هذه الحريات.

الآثار المترتبة على إطلاق الحريات:

١) **فى مجال الاعتقاد** يحق لكل فرد فى النظام الديمقراطي أن يدين بما شاء من العقائد والملل والنحل والأفكار، ولا فرق فى هذا النظام بين أن يدين المرء بدين أصله الوحي الإلهي، أو يدين بعقيدة أو فكرة من وضع البشر، أو أن لا يدين بدين أصلاً، فحرية الأديان مكفولة وحق مكتسب للجميع بل يحق لكل فرد أن يغير دينه أو عقيدته أو نحلته كيفما شاء، وليست هناك قيود على ذلك، فحق الردة مكفول ومضمون لكل أحد بالنظام الديمقراطي وبقوة الدستور والقانون.

فالديمقراطية تعطى المسلم – قانونياً- حرية الاعتقاد، وتعطيه وتعطي غيره في ذات الوقت حرية الردة، كما تعطي غيره حرية الكفر والإلحاد، ونشر ذلك والدعوة إليه، ولا يجوز مصادرة الأفكار والأديان والمعتقدات، ومن الجدير بالذكر هنا أن حرية

---

(٣) حقيقة الديموقراطية لمحمد شاكر الشريف بتصرف.

الاعتقاد في النظام الديموقراطي محصورة في المفهوم الغربي النصراني للعقيدة، والذى يحصرها في مجرد الإيمان بوجود الله إضافة إلى العبادات الشخصية، أما ماعدا ذلك من الأحكام الشرعية المنظمة لشئون الناس ومعاملاتهم، وغير ذلك؛ فهذه تنظمها القوانين الوضعية المعبرة عن الإرادة الشعبية، لأن الأمة هى مصدر السلطات والتشريعات، يعني ما رآه الشعب حسناً فهو حسن وما رآه قبيحاً فهو قبيح، فالمرجع إلى أهواء الأغلبية وشهواتها دون نظر لشئ غير ذلك (وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ بَلْ أَتَيْنَاهُمْ بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَنْ ذِكْرِهِمْ مُعْرِضُونَ).

٢) **وفي مجال الأخلاق والقيم:** نجد كل الرذائل والقبائح والموبقات الخلقية، فالزنا حق من الحقوق أو حرية من الحريات، وممارسة الأفعال الفاضحة علناً في الطرقات حق من الحقوق أيضاً، وحرية متاحة للجميع، وكذلك اللواط ومواقعة الرجال بعضهم بعضاً حق مكفول بقوة القانون، بل إن النظام الديموقراطي لا يعاقب على جريمة الزنا إلا في حالة واحدة، وهي إذا تم اغتصاب المرأة، أما إذا كان الفعل برضاها، وكانت بالغة؛ فلاشئ فى ذلك ولا غضاضة، ونظرة واحدة في قانون العقوبات المصري تعرفك حقيقة ما نقول.(٤)

وكل هذا يتم باسم الحرية ورعاية الحقوق وضمانها بقوة القانون وباسم الديموقراطية!!.

٣) **وكذلك في مجال الاقتصاد**: فالنظام الديمقراطي يقوم على أساس المذهب الفردي الذي يمنح الفرد حرية الكسب دون مراقبة ولا ضوابط ولا أخلاق، فالربا حرية والاحتكار حق مكتسب والفرد حر في كسب ثروته وإنفاقها حيث يشاء،

(٤) ينظر: الفقرات التي تحدد معنى الزنا وعقوبته في القانون المصري مادة ١٧٠ وما بعدها.

وليس لأحد في ماله حق، وليس للدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي للأفراد حتى يتم تطبيق نظام الخصخصة الاقتصادي.

مفاسد الديمقراطية :

١) الديمقراطية تفتح الباب على مصراعيه للردة والزندقة ، حيث يمكن –في ظل هذا النظام الطاغوتي– لكل صاحب ملة أو مذهب أو نحلة أن يكوّن حزباً وينشئ صحيفة تدعو إلى المروق من دين الله ، بحجة إفساح المجال للرأي والرأي الآخر فكما أن هذا النظام يسمح — ولو قانونياً على الأقل – بحرية الدعوة إلى الإسلام فهو يسمح وبنفس القدر بحرية الردة والدعوة إليها والطعن في الدين وذلك حفاظاً على الحريات وصيانة لها!!

٢) وكذلك تفتح الباب على مصراعيه للشهوات والإباحية ، من خمر ومجون وأغان وفسق وزنا ولواط ودور سينما ، وغير ذلك من الانتهاكات الصارخة لمحارم الله ، تحت شعار الديمقراطية المعروف: "دعه يعمل ما يشاء ، دعه يمر من حيث يشاء" وتحت شعار: "حماية الحرية الشخصية"!!

٣) وتفتح الباب أيضاً للتفرق والاختلاف والتحزب البغيض ، استجابة للمخططات الاستعمارية الرامية إلى تمزيق العالم الإسلامي إلى قوميات ووطنيات ودويلات وعصبيات وأحزاب ، وفي هذا مخالفة لقول الله تعالى: (وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون)، ولقول الله تعالى: (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا)، ولقول الله تعالى: (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم).

٤) إن من يسلك ، أو يتبنى النظام الديمقراطي لابد له : من الاعتراف بالمؤسسات والمبادئ الكفرية ، كمواثيق الأمم المتحدة وقوانين مجلس الأمن الدولي وقانون الأحزاب وشرعية الدستور وسيادة القانون الوضعي بل ويقسم اليمين الدستورية على احترام الدستور والقانون وترسيخ مبادئهما ، وغير ذلك من القيود

والمبادئ الكفرية ومن المعلوم أن الرضا بهذه المبادئ والقوانين ردة عن الإسلام ، وإن لم يفعل منع من مزاولة نشاطه الحزبي بحجة أنه متطرف وإرهابي وغير مؤمن بالسلام العالمي والتعايش السلمي!!

٥) النظام الديمقراطي يعطل الأحكام الشرعية؛ من جهاد وحسبة وأمر بمعروف ونهي عن منكر وأحكام الردة والمرتد والجزية والرق؛ وغير ذلك من الأحكام.

ويوصف المرتدون والمنافقون في ظل النظام الديمقراطي بأنهم وطنيون وقوى خيِّرة ومخلصة؛ وهذا وحده ردة عن الدين ومروق منه.

٦) الديمقراطية والانتخابات تعتمد على الغوغائية والكثرة بدون ضوابط شرعية ، والله تعالى يقول: (وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله)، ويقول : (ولكن أكثر الناس لا يعلمون)، ويقول :(وقليلٌ من عبادي الشكور).

٧) الديمقراطية لا تفرق بين العالم والجاهل والمؤمن والكافر والذكر والأنثى، فالجميع أصواتهم على حد سواء، بدون أي اعتبار للمميزات الشرعية ، والله تعالى يقول : (قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) ، ويقول : (أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستوون)،ويقول:(أم نجعل المسلمين كالمجرمين مالكم كيف تحكمون)، ويقول:(وليس الذكر كالأنثى) .

٨) هدم وتدمير عقيدة الولاء والبراء في ظل النظام الديمقراطي، ولذلك يصرح بعض السالكين في هذا الطريق بأن خلافهم مع الاشتراكيين والبعثيين وغيرهم من الأحزاب العلمانية من قبيل اختلاف البرامج لا المناهج ، ومن جنس اختلاف المذاهب الأربعة ، ويعقدون المواثيق والتحالفات بألا يكفر بعضهم بعضاً، وألا يخون بعضهم بعضاً ، ولذا يقولون بأن الخلاف لا يفسد للود قضية!!

وهذا الطريق يؤدي إلى تدمير الدين وتمييع أصوله وأحكامه وإزالة الفوارق بين المسلمين والكافرين ، وهذا من الكفر والردة أيضاً.

٩) الدخول في المهزلة الديمقراطية يؤدي إلى فساد المقاصد والنيات، بحيث يصبح كل حزب همه في نصرة حزبه ؛ واستعمال كافة الوسائل لجمع الناس حوله؛ وخاصة وسيلة التدين والخطابة والوعظ والتعليم والصدقات وغير ذلك .

١٠) يؤدي أيضاً إلى فساد الأخلاق الفاضلة؛ كالصدق والصراحة والوفاء والمروءة وحسن الخلق ، ويحل مكانها الكذب والمداهنة والغدر والدياثة واللامبالاة لأن الأخلاق الفاضلة تناقض وتخالف مبدأ الحريات العامة في المجتمع الديمقراطي .

١١) وهو من أخطرها ، أن طريق الديمقراطية والانتخابات يؤدي إلى تمكين الكفار والمنافقين من الولاية على المسلمين، بطريقة يظنها بعض الجهلة شرعية، وقد قال الله تعالى: (لا ينال عهدي الظالمين) ، وقال الله تعالى : (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً)، فكم يحصل بهذا من التغرير والتدليس على عوام المسلمين وإيهامهم بأن طريقة الانتخابات شرعية ، وفي هذا تبديل لشرع الله وإسقاط لأحكامه ؟!!.

١٢) في ظل الديمقراطية تنتعش البدع والضلالات بل والردة الصريحة عن الإسلام بشتى أنواعها، ويظهر الداعون إلى البدع باختلاف طرائقهم وفرقهم من شيعة ورافضة وصوفية ومعتزلة وباطنية وغير ذلك، بل إنهم يجدون في ظلها الدعم والتشجيع من المنافقين في الداخل ومن الأيادي الخفية في الخارج ، ولله في خلقه شئون .

١٢) هذا الطريق يؤدي إلى الزعزعة الأمنية في البلاد ، وحدوث صراعات حزبية لا أول لها ولا آخر ؛ فما حلت الديمقراطية في بلد إلا وحل معها الزندقة والضلال

والخوف ، والقلق والنزاعات العقدية والمذهبية والعصبية والقبلية والنفعية وغير ذلك من الاضطرابات المعلومة.

علاقة الديمقراطية بالعلمانية:

العلمانيـة [(٥)] : هي اللادينية، وهي مذهب من المذاهب الكفرية يرمي إلى عزل الدين عن التأثير في الحياة ، فيعمل على قيادة الدنيا في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية وغيرها بعيداً عن أوامر الدين ونواهيه، يعني أنها فصل الدين عن الحياة بحيث يصير الدين هو مجموعة الأعمال الفردية التي لا صلة لها بسياسة الدنيا وتحكيم الشرع.

فمدلول العلمانية المتفق عليه يعني عزل الدين عن الدولة وحياة المجتمع وإبقاءه حبيساً في ضمير الفرد لا يتجاوز العلاقة الخاصة بينه وبين ربه فإن سمح له بالتعبير عن نفسه ففي الشعائر التعبدية والمراسم المتعلقة بالزواج والوفاة ونحوهما.

وإذا تبين ذلك واتضح علمنا قطعاً أن العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية هي علاقة الأصل بالفرع أو علاقة الثمرة الخبيثة بشجرتها التى أثمرتها.

فالديمقراطية تقوم كما علمت على إسناد السيادة أو السلطة المطلقة للأمة أو للشعب، وترمي إلى عزل الدين عن التأثير في جميع النواحي السياسية والاجتماعية والأخلاقية.

فالديمقراطية إذاً هي الوجه السياسي للعلمانية؛ فإن الأوروبيين النصارى لما تركوا دينهم بعد الثورة لجأوا إلى تنظيم شئوهم عن طريق أهواء الشعب وشهواته وهذه هي سلطة الأمة أو الشعب، ومن الواضح عند الجميع أن العلمانية تتفق مع الديانة النصرانية في فصل الدين عن الدولة، حيث لقيصر سلطة الدولة ولله سلطة

---

(٥) راجع دائرة المعارف البريطانية وقد قسمت الدائرة الإلحاد إلى قسمين: إلحاد نظري وإلحاد عملي، وجعلت العلمانية ضمن الإلحاد العملي، فتأمل!!

الكنيسة، وهذا واضح فيما يُنسب إلى السيد المسيح من قوله : " أعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله".(٦)

أما الإسلام فلا يعرف هذه الثنائية الفاسدة، والمسلم كله لله وحياته كلها لله (قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)؛ فالإسلام دين شامل لكل جوانب الحياة في العبادة والحكم والمعاملات والحدود وغيرها، فهو نظام عقائدي وسياسي واجتماعي واقتصادي، وهو دين ودولة ، وعقيدة وشريعة تنظم كافة شئون الحياة؛ بل إن أطول آية في القرآن هي في المعاملات (آية الدَّين).

وقد بعث الله نبيه ﷺ ليعلم الناس ويرشدهم إلى ما يرضيه تبارك وتعالى، وليحكم بينهم فيما اختلفوا فيه، فدين الإسلام هو الشريعة الخاتمة الكاملة الصالحة لكل زمان ومكان، والمصلِحة لكل مجتمع، بخلاف غيره من الأديان المحرَّفة المنسوخة.

ومن آثار المنهج العلماني :

١ـ إفساد العقائد الإسلامية : و أعظمها عقيدة التوحيد ، وذلك من خلال اعتماد سلطة الشعب ، وتفويض أمر التشريع والحكم للشعب، وكذلك إفساد المفاهيم الإسلامية عن الكون ، واليوم الآخر ، والنبوات ، إذ تُصَوِّر العلمانية هذه المعتقدات على إنها مرحلة بدائية من التفكير ، أو ترفضها مباشرة لأنها ليست (بنت البحث) العقلي والعلمي كما يزعمون !!، ولأن العلمانية تنكر الإيمان بوجود الله وبالغيب، بل تعتبره من الأساطير ويطلق عليه العلمانيون (الميتافيزيقا) أي: علم ما وراء الطبيعة.

٢ـ إفساد الشريعة الإسلامية : فالعلمانية تحصر صلاحية الشريعة الإسلامية في زوايا ضيقة ، وتفسح المجال للإنسان ليشاق ويحاد الشريعة الإلهية في المجالات

---

(٦) انظر: (الموسوعة الميسرة : ٦٨٩).

الحيوية الواسعة التي تشكل نظام ـ دين ـ المجتمع ، والزوايا بل الزاوية المتروكة للدين ، في النظام العلماني خاضعة بدورها لتسلط الإنسان : يضيقها إذا شاء ، ويوسعها إذا شاء ، ويصادرها إذا شاء .

٣ـ إفساد أصل الولاء والبراء : عندما استبدلت العلمانية تصور الإنسان وصلته بالدين، عقيدة وشريعة وحكماً ، استبدلت بذلك مناط الولاء والبراء ، وسببه ومعتقده، وغيرت أصل الرابطة الاجتماعية؛ فلم تترك للعقيدة تأصيل المبادئ والمفاهيم التي يقوم عليها الولاء والبراء، كالإيمان والكفر، أو الطاعة والمعصية، واليقين والشك ، و المعروف والمنكر، والظلم والعدل، ولم تترك للشريعة أن تفصل وتحدد أسباب وتكليفات الولاء والبراء، مثل جهاد الكفرة، ووجوب إظهار الدين ، والأمر بالمعروف وإنكار المنكر، ورعاية الأسرة تربية و تعليماً وتأديباً؛ بل إن المنهج العلماني يجعل الفاسقة (في مفهوم الشرع): فنانة شهيرة!!، والملحد الذي يشكك ويطعن في عقيدة الإسلام؛ مفكرًا عبقرياً مبدعاً، وحجاب المرأة وحياءها واعتصامها بالقرار في بيتها؛ ذلاً واستعباداً وتحجراً، وبغض الكافر والبراءة منه وعداءه؛ تعصباً وتطرفاً، وإباحة (الزنا) والفجور؛ ترفيهاً وتسلية وحرية شخصية!!.

٤ـ إقصاء التشريع الإسلامي من حياة الأمة والأفراد .

٥ـ فرض الأنظمة، والأحكام الوضعية النصرانية في بلاد المسلمين تحت عباءة القانون والدستور أو سلطة الحزب الواحد ، والحاكم الفرد الذي لا يُسأل عما يفعل، أو حتى بالتعددية الحزبية وتمزيق الأمة إلى أحزاب وتجمعات يعادي بعضها بعضاً، وتتناحر فيما بينها طلباً للرياسة والسلطة.

٦ـ قتل روح الإسلام في نفوس أبنائه، وذلك بتشجيع وترويج أخلاق الإباحية الغربية، والطعن في أصول الشريعة الإسلامية بأقلام كتاب مأجورين .

٧ـ محاربة الدعوة إلى الله بكل الوسائل الممكنة ، وسد طرقها وأبوابها ، وشن الحملات الإعلامية عليها وعلى أهلها .

٨ـ إفساد النظام التربوي والتعليمي، وذلك بنشر الاختلاط في المدارس ومحاربة الحجاب ، ودس الأفكار الجاهلية ، من قومية ووطنية وحزبية ، وإباحية وإلحادية في الكتب والمقررات المدرسية والجامعية.

٩ . التسلط على بلاد المسلمين، وهذا التسلط ظاهر في التحكم في القرار في أكثر بلاد المسلمين ، وفي التسلط على الاقتصاد من خلال التحكم في العملات والتحكم في الثروات ، والتحكم في الحركات السياسية والدينية والاجتماعية والثورات ، وأخيراً في التواجد العسكري الجزئي أو الكلي .

١٠ ـ تثبيت الانقسامات بين المسلمين، فمنذ احتلال البلاد الإسلامية قُسّمت إلى دويلات هي في تكوينها الاقتصادي والسياسي ضعيفة ، وزادت اللعبة السياسية الدولية من تأصيل فرقتها لتثبيت ضعفها ، وفي تشجيع روح العداء بين حكامها وزرع التعصب والكره المتبادل حتى بين الشعوب .

١١– تقديس الملكية الفردية، وذلك بفتح الطريق لأن يستغل كل إنسان قدراته في زيادة ثروته وحمايتها وعدم الاعتداء عليها وتوفير القوانين اللازمة لنموها واطرادها وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا بالقدر الذي يتطلبه النظام العام وتوطيد الأمن.

ومما سبق يتبين لكل عاقل أن الديمقراطية تصادم الإسلام من كل وجه؛ فلا ديموقراطية في الإسلام ، فهل يصح أن يقال كفر إسلامي أو جاهلية إسلامية أو حكم إسلامي طاغوتي؟!

إن الديمقراطية ردة وكفر ودين أرضي يحارب دين الإسلام ويناقضه ؛ فمن دعا إليها أو ناصرها فهو مرتد عن دين الإسلام كافر بالله مؤمن بالطاغوت والعياذ بالله.

ومن أهم مفاسد النظام الانتخابى ما يلى (٧):

المفسدة الأولى:الوقوع في الشرك بالله تعالى

"الانتخابات" داخلة في الإشراك بالله، وذلك في شرك الطاعة، حيث إن "الانتخابات" جزء من النظام "الديموقراطي"، الذي وضعه أعداء الإسلام، ليصرفوا المسلمين عن دينهم.

والداعون إلى هذه الانتخابات، يسعون- وإن لم يشعروا- إلى هدم التوحيد الذي هو السبيل الوحيد للتمكين في الأرض!!، ويسعون- وإن لم يشعروا- إلى تمكين الشرك بالله الذي هو السبب الرئيسي لانحطاط الأمم!! وقد قال الله تعالى (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ)

فالله عزّ وجل علّق التمكين في الأرض بتوحيده وتحكيم شريعته، والانتخابات الديمقراطية تسعى في هدم ذلك كله لأنها من وسائل الديمقراطية الطاغوتية التي يكون السيادة فيها للشعب والتحليل والتحريم فيها لنواب البرلمان "رجال التشريع"!!.

قال الشيخ محمد أمان -رحمه الله تعالى- :

---

(٧)انظر: "الأدلة الشرعية لكشف التلبيسات الحزبية"لأبي عبد السلام الريمي،و"تحذيرأولي الألباب من فتاوى الدّاعين إلى الانتخاب وبيان مخالفتهم للأدلة والقواعد الشرعية" ليوسف بن العيد الجزائري.

(إذا تبيّنّا أنه لا يجوز شرعاً مضاهاة الله والتشبّه به في تشريعه بنصب رجال يُشرِّعون غير شرع الله، كذلك لا يجوز استخدام أيّ وسيلة من الوسائل المؤدية إلى ذلك التشريع البشري الذي ينازع تشريع الله، كانتخاب رجال البرلمان أو مجلس الشعب، ليشرِّعوا مع الله أو من دون الله، لأنه يُعتبر عند التحقيق: اختيار أرباب يُعبدون من دون الله، وهذا يتنافى مع "لا إله إلا الله"؛ لأن توحيد الحاكمية هو من توحيد العبادة؛ فليعلم جيّداً...وأما شرك الطاعة والاتّباع: فهو التّمرّد على ربّ العالمين، والخروج على شريعته، وعدم قَبول حكمه وتحكيمه في الشؤون كلها أو بعضها....وما يُسمى بالانتخاب الحرّ وسيلة ظاهرة إلى هذا النوع من الشرك، وهو باطل كما ترى، وما يؤدِّي إلى الباطل ويكون وسيلة إليه فباطل، "فالانتخاب الحرّ باطل إذن"اهـ.

وقال الله تعالى: (أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ).

وقال: (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ).

وقال: (وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ).

قال الحافظ ابن كثير في تفسيره:" وقوله تعالى:" وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ "أي: حيث عدلتم عن أمر الله لكم وشرعه إلى قول غيره، فقدمتم عليه غيره فهذا هو الشرك، كما قال تعالى:" اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لا إِلَهَ إِلا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ"، وقد روى الترمذي في تفسيرها، عن عدي بن حاتم أنه قال: يا رسول

الله، ما عبدوهم، فقال: "بل إنهم أحلوا لهم الحرام وحرموا عليهم الحلال، فاتبعوهم، فذلك عبادتهم إياهم".اهـ

وقال السعدي: " وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ " في شركهم وتحليلهم الحرام، وتحريمهم الحلال " إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ " لأنكم اتخذتموهم أولياء من دون الله، ووافقتموهم على ما به فارقوا المسلمين، فلذلك كان طريقكم، طريقهم."اهـ

وعلى ذلك فالآية واضحة في أنهم قد جعلوا مؤسسي "الديموقراطية" ، والذين فازوا في الانتخابات ، شركاء لله في التشريع ووضع المناهج للخلق؟

وذلك أن النظام الانتخابي يُعطي الشعب السلطة التشريعية من دون الله، وهذا بحد ذاته كفر والعياذ بالله، كما أن المجالس النيابية لها صفة الاستقلالية المطلقة في التشريع، فلها أن تشرع ما تشاء، وبدون الرجوع إلى الكتاب والسنة، وبما أن لها هذه الاستقلالية فهي تشرع ما حرم الله عز وجل ورسوله، وقد قال الله تعالى: (إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ)، وقال أيضاً:(أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ)، وإذا كان الله عز وجل قد عاب على الذين: (اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ)، أي اتخذوهم: مشرّعين لهم -مع علمهم بمخالفة هؤلاء الأحبار والرهبان لحكم الدين، وأنهم يكذبون على رب العالمين- وهم يعتقدون صحة ما شرعوه لهم؛ مع أنهم أعطوا هذه المكانة للأحبار والرهبان، رمز الدين والشرائع السماوية؛ فما ظنك بمن يجعل أهل التشريع أجهل الناس وأضلّهم من اليهود والنصارى والوثنيين، عليهم لعنة الله؟!!. وقد قال الله في كتابه: (وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ).

فالانتخابات هي سلّم الوصول ومرقاة الصعود للمجالس التي تقوم على تأليه الأغلبية، واعتماد ما قبلته، وإن كان باطلاً، ورد ما رفضته، وإن كان معلوماً من

الدين بالضرورة ، ولو أقرت الأغلبية حكماً يوافق الشرع، فإنهم يعتمدونه، لا لأنه وافق الشرع، وإنما لأنه وافق حكم الأغلبية، قال الله تعالى:(وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ) ، وهؤلاء لم يكونوا معقّبين فقط، بل ومصادرين لدين الله، والله تعالى يقول: (لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ)، ومن الذي يسأل ربنا وهو القائل:(وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ) ؟؟، أي فوقهم بقهره وسلطانه وذاته العلية سبحانه وتعالى، فهو القادر على البطش بالجميع، والمحيط بهم والحاكم عليهم.

المفسدة الثانية: الركون إلى الكفار بتنفيذ مخططاتهم، وفتح باب التعاون والتحالف مع جميع الأحزاب العلمانية والبعثية وحتى اليهود والنصارى:

وقد قال الله تعالى: (وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ).

قال الإمام ابن جرير الطبري في تفسيره:" القول في تأويل قوله : " وَلا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لا تُنْصَرُونَ "

قال أبو جعفر: يقول تعالى ذكره: ولا تميلوا ، أيها الناس إلى قول هؤلاء الذين كفروا بالله، فتقبلوا منهم وترضوا أعمالهم (فتمسكم النار) بفعلكم ذلك ، وما لكم من دون الله من ناصر ينصركم ووليّ يليكم (ثم لا تنصرون) ، يقول: فإنكم إن فعلتم ذلك لم ينصركم الله، بل يخلِّيكم من نصرته ويسلط عليكم عدوّكم."اهـ

و"الانتخابات" تقوم على الدعم الخارجي من قبل دول أو منظمات كفرية يهودية وصليبية، وهذا يدلّنا على أمر مهم وهو: أن "الانتخابات" في صالحهم؛ ولو لم تكن في صالحهم ما بذلوا هذا الدعم، وقد قال الله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ).

فإذا جارينا الأعداء في ذلك، فنحن منفّذون لمخططاتهم، وبلا شك نكون مخالفين لمنهج نبينا ﷺ حيث إن الرسول ﷺ واجه الأعداء مع كثرتهم، فلم يتخذ معهم حلولاً مخذولة ليتقارب معهم في دينهم، وخاصة اليهود الذين كانوا في المدينة، بل كان يبالغ في مخالفتهم، وقد كان على قبلتهم، فلم تطب نفسه بالبقاء عليها، فأمره الله أن يتحول إلى الكعبة.

وقد أمر النبي ﷺ بمخالفة الكفار من سائر الأصناف ونهى عن التشبه بهم فقال كما فى حديث عبدالله بن عمرو: "من تشبه بقوم فهو منهم"، وذكر بالخبر الإلهي أن الامة ستتبع سنن من قبلها من اليهود والنصارى، وذم ذلك وحذر منه أشد التحذير والله يقول لنبيه ﷺ : (وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ).

ويقول آمراً رسوله ﷺ: (قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ، لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ، وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ، وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ ، وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ، لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ).

سورة كاملة تُكَرِر وتؤكّد المفاصلة التامة مع كفار قريش، لأنهم أرادوا من رسول الله ﷺ أن يتقارب معهم، أو أن يداهنهم، ونعني بالمفاصلة التامة: أننا نترك كل ما هو من عبادتهم، ونُقْبِل على عبادة الله، التي شرعت لنا، ونترك جميع مناهجهم المخالفة للشرع، ونُقْبِلُ على تطبيق منهج الله، وهذه البداية هي حجر الأساس، والذي يحتاج المسلمون عموماً والعلماء والدعاة خصوصاً أن يقفوا عنده طويلاً.

المفسدة الثالثة: الخضوع والتحاكم للدستور العلماني وإقرار الكفر والضلال

لا شك أن الخضوع والتحاكم إلى الدستور الوضعي شرك بالله وردة عن دين الإسلام لأنه إيمان بالطاغوت ودخول في حكمه، وقد بين الله ذلك في كتابه فقال سبحانه:" (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا * فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا * أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا).

قال الحافظ ابن كثير في تفسير الآية: "هذا إنكار من الله – عز وجل– على مَنْ يدَّعي الإيمان بما أنزل الله على رسوله وعلى الأنبياء الأقدمين، وهو مع ذلك يريد التحاكم في فصل الخصومات إلى غير كتاب الله وسنة رسوله، كما ذُكر في سبب نزول هذه الآية: أنها في رجل من الأنصار ورجل من اليهود تخاصما، فجعل اليهودي يقول: بيني وبينك محمد، وذاك يقول: بيني وبينك كعب بن الأشرف، وقيل: في جماعة من المنافقين، ممن أظهروا الإسلام، أرادوا أن يتحاكموا إلى حكام الجاهلية، وقيل غير ذلك، **والآية أعم من ذلك كله، فإنها ذامة لمن عدل عن الكتاب والسنة، وتحاكموا إلى ما سواهما من الباطل، وهو المراد بالطاغوت هاهنا**؛ ولهذا قال: (يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلالا بَعِيدًا * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا)"اهـ.

وقد قرر الله سبحانه أن حكمه هو أكمل الأحكام وأتمها ، وأن ما عداه فهو حكم الجاهلية ولو سماه أصحابه تقدماً وحضارة وغيرها من الأسماء الباطلة، فقال " أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ"

قال الحافظ ابن كثير –رحمه الله –:

" وقوله:(أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ) ينكر تعالى على من خرج عن حكم الله المحْكَم المشتمل على كل خير، الناهي عن كل شر ، وعدل إلى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات، التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله، كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهالات، مما يضعونها بآرائهم وأهوائهم، وكما يحكم به التتار من السياسات الملكية المأخوذة عن ملكهم جنكزخان، الذي وضع لهم اليَاسق، وهو عبارة عن كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسها عن شرائع شتى، من اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية، وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه، فصارت في بنيه شرعًا متبعًا، يقدمونها على الحكم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ومن فعل ذلك منهم فهو كافر يجب قتاله، حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم فلا يحكم سواه في قليل ولا كثير، قال الله تعالى: (أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ) أي: يبتغون ويريدون، وعن حكم الله يعدلون. (وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ) أي: ومن أعدل من الله في حكمه لمن عَقل عن الله شرعه، وآمن به وأيقن وعلم أنه تعالى أحكم الحاكمين، وأرحم بخلقه من الوالدة بولدها، فإنه تعالى هو العالم بكل شيء، القادر على كل شيء، العادل في كل شيء."اهـ

فهذه الدساتير الوضعية الكفرية هي الياسق الجديد الذي وضعه طواغيت الغرب والشرق من زبالات أذهانهم وحثالة أفكارهم ليضاهوا به أحكام الله جل

وعلا ، ويردوا شرعه سبحانه .

ومن المعلوم أنه لا يمكن أن تدخل الأحزاب الإسلامية في "الانتخابات" إلا بعد الموافقة على شكل ومضمون الدستور الديمقراطي، بما فيه من الكفر والردة عن الإسلام .

وهذه الموافقة تجعل الأحزاب الإسلامية المشاركة غير قادرة على فعل شيء في مجلس النواب بل وتكون مشاركة في إقرار الكفر والباطل الموجود في هذه الدساتير، وتمييعاً للولاء والبراء ، ونشراً للديمقراطية الكافرة.

وإذا علمت هذا فاعلم أن كل حزب أو جماعة طالبت بالدخول في "الانتخابات" لا تُقْبَل إلا بشروط ؛ منها:

عدم انتقاد الأفكار التي مع الأحزاب الأخرى، ويعترف بها، ويوافق على أن يكون قوله -ولو كان من تعاليم الإسلام- كالأفكار الوضعية، قابلاً للنقاش، والرأي للأغلبية!!.

ومنها: الموافقة على قبول التعددية السياسية العقدية، وبالذات في البلاد الإسلامية.

ومنها: الالتزام بالدستور العلماني وقانون مجلس النواب ولوائحه وأن يكون التحاكم إليه دون شرع الله جل وعلا.

ومنها: أن يكون الحزب خليطاً من الأديان والمناهج والأفكار؛ فلا يسمح بتكوين حزب على أساس ديني أو مذهبي أو عرقي ، فتصبح الأحزاب الإسلامية!!مليئة بالمرشحين النصارى!! والمرشحات من النساء!!، وبجوارهم صور الدعاة السلفيين!! والإخوانيين!!!والعلمانيين!!؛ فيضيع الولاء والبراء!!، ويضيع معه العفة والحياء!!

ومادامـت الموافقـة مـن الأحـزاب الإسـلامية حاصـلة علـى أصـول وفـروع "الديموقراطية"، ومضمون هذه الأصول مع العلمانيين؛ فهذا دليل واضح على أن غاية الأحزاب الإسلامية – في المآل- هي الكراسي، وليس إقامة الشرع وتطبيق أحكامه –سواء علموا ذلك أم جهلوا- لأن موافقتهم للعلمانيين لا تضمن إلا البقاء على الكرسي الصوري المؤقت دون أن يحققوا للإسلام شيئاً يُذكر، ولهذا سهل منهم التنازل عن الحكم بالشريعة الإسلامية إلى الحكم بالأغلبية ، وهذا بحد ذاته من أعظم الوسائل لترسيخ الديمقراطية في ديار المسلمين وسيكون التحاكم للدستور بدلاً من التحاكم لشرع الله جل وعلا ، فأي مفسدة تعدل هذا الضلال والكفر البواح ؟؟ وأين المصلحة الراجحة !!كما يزعم الإسلاميون الذين يدخلون هذه الانتخابات الديمقراطية؟؟.

المفسدة الرابعة: الانتخابات هدمٌ للشريعة الإسلامية وإلغاء لها:

وهذا واضح بيّن لِمَا في الانتخابات من إقصاء حكم الكتاب والسنة، وتحكيم النظام الطاغوتي الذي يجعل الكتاب والسنة رأيا من الآراء قابلاً للأخذ والرّدّ...!!! ويُوجب سقوط حكم الكتاب والسنة برأي الأغلبية من الفساق والعلمانيين بل والكفار من اليهود والنصارى، وذلك طبقاً لأحكام الدستور وقانون البرلمان الذي يسوي بين جميع الملل والمذاهب والآراء، والعبرة فيه بالأغلبية الغوغائية لا بالصواب وما وافق حكم الشرع.

بل إن مجرد طرح الأحكام الشرعية للتصويت عليها وأخذ رأي الأغلبية فيها، يُعدُّ كفراً بالله جل وعلا؛ إذ ليس للمسلم اختيار ولا اعتراض على حكم الله جل وعلا؛ فكيف يكون له حق النقد والنظر في حكم رب العالمين؟؟، وهذا الكفر

والضلال المبين يجري من الزنادقة والعلمانيين والفاسقين تحت أعين الإسلاميين من السلفيين !! والإخوانيين !! قال رب العالمين:" وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا"

وقال سبحانه:" إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُم بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ".

وأما حال المنافقين؛ فبيَّنَها سبحانه بقوله:"أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا،وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ،فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا ،أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا "

قال الشيخ مقبل –رحمه الله تعالى–:

(وقد صوّت بعض البلاد الكافرة على اللواط فصارت الأغلبية الذي يقولون باللواط، ثم قرّرته الدولة!! أتدرون لو حصل تصويت أيصوم الناس أم لا يصومون؟ أيحج الناس أم لا يحجون؟ أيصلي الناس أم لا يصلون؟ أيباح الزنا أم لا يباح الزنا؟ أتباح السرقة أم لا تباح؟ أتقطع يد السارق أم لا تقطع؟ كل هذا يمكن أن يخضع لتصويت الشعب!! بمعنى الديمقراطية، فإنا لله وإنا إليه راجعون! وحسبنا الله ونعم الوكيل، سخّرت الإذاعات، وأصبحت تتباهى بالديمقراطية، فعلينا أن نثبت على ديننا حتى يتوفانا الله عزوجل؛ فإن الأمر خطير، ردة ساحرة وكفر بواح (أَمْ لَهُمْ

شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)."اهـ[٨]

المفسدة الخامسة: تمزيق وحدة المسلمين ونشر الحزبية بينهم

فكل حزب ومرشح يسعى لتحقيق ذاته ونصرة نفسه، ويكره الخير لغيره، وهذه مفسدة مناقضة لقوله تعالى: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ)، ومتعارضة مع قوله تعالى: (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا) ، ومضادة لما ثبت في صحيح مسلم من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً".

فالانتخابات لها دور كبير في تفريق كلمة المسلمين، وتشتيت وحدتهم، وهي لا تقلّ شراً عن الحزبية التي فرّقت المسلمين فُرقةً ليس بعدها تلاقٍ، إلا أن يشاء الله، ومن أجل وحدة المسلمين قال الرسول ﷺ: (من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد، وأراد أن يشق عصاكم، فاقتلوه كائناً من كان)، وجاء عند مسلم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما).

فأمر الرسول ﷺ بقتل هذا الرجل، ولو كان يدعي الخلافة، وما ذاك إلا لأنه يُوجِد فُرْقَةً؛لأنه عندما يطلب الخلافة سيتعصب معه أناس، ويؤدّي ذلك إلى سفك دماء المسلمين، وشُرع قتله حرصاً على وحدة المسلمين.

---

(٨)قمع المعاند"(ص٢٢٣).

ولسنا نُحَمّل الإسلاميين-كما يسمون أنفسهم- كل الفُرْقَة، فالفُرْقَة قديمة، ولكنّهم جددوها بالدخول في التحزب، وصبغوها بالصبغة الشرعية، فهم في نظر الناس أصحاب صلاح واستقامة، وإن كان الناس قد غيّروا هذه النظرة لما علموا أن دعاة الأحزاب الإسلامية دعاة تحزب وتفرق، ومنذ أن انتشرت"الديموقراطية" ودخلت الأحزاب الإسلامية فيها، لم تقم لهم قائمة أبداً ،وصاروا لا همَّ عندهم إلا جمع الأصوات، وحشد التأييد الانتخابي لأحزابهم ؛ فأباحوا التحزب والتفرق، وضلّلوا عامة الناس بالفتاوى الباطلة والآراء الفاسدة، وكذبوا على الشرع بدعوى نصرة الإسلام بتأسيسهم للأحزاب وموالاتهم لليهود والنصارى والعلمانيين، والتحالف معهم، وخدمة أغراضهم ومناهجهم فهل سيُطَبّق الدين بمحاربة الدين؟؟، وهل النصارى والعلمانيون المرشحون على قوائم الأحزاب الإسلامية هم الذين سيطبقون شرع الله جل وعلا؟؟؟؟.

وقد اشتدت في أيام "الانتخابات" المحاربة لمن تمسّك بالحق، ولم ينتخب فلاناً ولا فلاناً؛ فإننا نشاهد الإسلاميين!! يصرحون بأنه لا بد من المشاركة لكل فرد في "الانتخابات"، ولو مع غيرهم من الأحزاب العلمانية ، لكن الذي يقاطع "الانتخابات" ويرى أن الدخول فيها محرم، تجدهم يشنون عليه الحملات، ويحتقرونه، ويسفّهون كلامه، وربما طردوه من المسجد أو الوظيفة، ويكيلون له الاتهامات الكثيرة، وربما لو استطاعوا ضربه لضربوه؛ وهذا كله انتصاراً للحزبية.

ولا شك أن "الانتخابات" تمزق الأخوة بين المسلمين عموماً، فإنك تجد الولد والأب في البيت في مطاحنة عجيبة، ولم تسلم حتى المرأة، والجار مع جاره، والمصلي مع المصلي، والداعي مع الداعي، وأفراد العائلات المختلفة، والقبائل التى خاض بعض رجالها غمار الانتخابات، واستحكمت العداوة والبغضاء، وتسلط

الشيطان، وصار كلٌ ضد الآخر، وتحولت القوة الفكرية والسلاطة اللسانية إلى إذاعة من الأخ ضد أخيه، وكل هذا بسبب الانتخابات والحزبية، والله المستعان.

ومن العجيب أن الأحزاب الإسلامية تنادي بين الحين والآخر، أننا لا نختلف، بل يجب علينا أن نحرص على الأخوة، ونتمسك بالكتاب والسنة، فإذا جئنا عند التطبيق ، قالوا: نتفق على أن تكونوا معنا، وتدخلوا في أحزابنا وإلا كنتم أعداءنا ويحاربون أهل الحق بكل الوسائل الفاسدة!!.

وأعجب من ذلك أنهم يجاهرون بالمبدأ العلماني الخبيث : احترام الرأي والرأي الآخر، مع أن الآخر هذا – حسب قولهم- هو الكفر، لأنهم يقولون: رأينا هو الإسلام (فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ).

ثم هم في المقابل لا يحترمون رأي أهل السنة السلفيين!! ويهاجمونهم وينبذونهم بالألقاب الشنيعة لأنهم يحذرون من الحزبية البغيضة التي فرقت شمل المسلمين!!.

المفسدةالسادسة: موالاة الكفارمن اليهود والنصارى بتوليتهم على المسلمين، واتخاذهم بطانة:

وذلك ما يجري ممن ينتسبون للدين بل ولمنهج السلف–زوراً وبهتاناً– فإنهم يرشحون على قوائم أحزابهم، الأعضاء من النصارى بناءً على قانون تكوين الأحزاب العلماني، الذي ينص على أن يكون النصارى والنساء من ضمن أعضاء الأحزاب !! فهل هذه هي السلفية يا دعاة الحزبية؟ وهل يُنصر الدين بالكفار والنساء يا من تدعون نصرة الإسلام ؟؟

وقد قال الله تعالى :(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ)

وقال:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ)

وقال: (لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ)

وقال: (الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَيَبْتَغُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا)

وقال: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَتُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا)

وقال: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)

وقال الله تعالى:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ) .

وبهذه الآيات ونحوها منَ الأدلة الكثيرة في بابها؛ استدلّ السّلف والأئمّة من بعدهم على تحريم الاستعانة بأهل الكفر في الولايات.

قال ابن القيم – رحمه الله –:

(فصل: المنع من استخدام اليهود والنصارى في شيء من ولايات المسلمين وأمورهم:

قال أبو طالب: سألت أبا عبد الله- يعني :الإمام أحمد-: يُستعمل اليهودي والنصراني في أعمال المسلمين مثل الخراج؟، قال: لا يُستعان بهم في شيء، وقال أحمد: حدثنا وكيع حدثنا مالك بن أنس عن عبدالله بن نيار عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ« إنا لا نستعين بمشرك».

قال عبد اللّه: قال أبي: هذا خطأ أخطأ فيه وكيع، إنما هو عن الفضل بن أبي عبد اللّه عن عبد الله بن نيار عن عروة عن عائشة أنَ رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى بدر فتبعه رجل من المشركين، فلحقه عند الحرَّة فقال: إني أردت أن اتبعك وأصيب معك، قال: « تؤمن بالله ورسوله؟ » قال: لا. قال: « ارجِعْ، فلن أستعين بمشرك »، ثم لحقه عند الشجرة، ففرح بذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان له قوة وجلد، قال: جئت لأتبعك وأصيب معك. قال: « تؤمن بالله ورسوله؟ » قال: لا. قال: « ارجع، فلن أستعين بمشرك » ؛ ثم لحقه حتى ظهر على البيداء، فقال له مثل ذلك. قال: أتؤمن بالله ورسوله؟ قال: نعم، فخرج معه. رواه مسلم في "صحيحه" بنحوه.

وقال عبد الله بن أحمد: حدثنا أبي، حدثنا وكيع، حدثنا إسرائيل عن سماك ابن حرب عن عياض الأشعري عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قلتُ لعمر رضي الله عنه: إن لي كاتباً نصرانياً، قال: ما لَكَ؟ قاتلك اللّه؛ أما سمعت اللّه تعالِى يقول (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ) ؟ ألا اتّخذتَ حنيفاً؟ قال: قلت: يا أمير المؤمنين لي كتابته وله دِينُه، قال: لا أكرمهم إذ أهانهم اللّه، ولا أعزهم إذْ أذلهم اللّه، ولا أُدْنيهم إذ أقصاهم الله.

وكتب إليه بعض عماله يستشيره في استعمال الكفار، فقال: إن المال قد كثر، وليس يحصيه إلا هم، فاكتب إلينا بما ترى، فكتب إليه: « لا تدخلوهم في دينكم، ولا تسلموهم ما منعهم اللّه منه، ولا تأمنوهم على أموالكم، وتعلموا الكتابة فإنما هي للرّجال".

وكتب إلى عُمَّاله: أما بعد، فإنه من كان قِبَلَهُ كاتب من المشركين فلا يعاشره ولا يوازره ولا يجالسه ولا يعتضد برأيه، فإن رسول اللّه صلى الله عليه وسلم لم يأمر باستعمالهم، ولا خليفته من بعده.

وورد عليه كتاب معاوية بن أبي سفيان: أما بعد، يا أمير المؤمنين، فإن في عملي كاتباً نصرانياً لا يتم أمر الخراج إلا به، فكرهت أن أقلده دون أمرك، فكتب إليه: عافانا اللّه وإياك، قرأت كتابك في أمر النصراني، أما بعد: فإن النصراني قد مات، والسلام.

وكان لعمر رضي الله عنه عبد نصراني فقال له: أسْلِمْ حتى نستعين بك على بعض أمور المسلمين، فإنه لا ينبغي لنا أن نستعين على أمرهم بمن ليس منهم » . فأبى، فأعتقه وقال: اذهب حيث شئت!

وكتب إلى أبي هريرةرضي الله عنه : أما بعد، فإن للناس نفرة عن سلطانهم فأعوذ بالله أن تدركني وإياك؛ أقم الحدود ولو ساعةً من النهار، وإذا حضرك أمران أحدهما للّه والآخر للدنيا، فآثر نصيبك من الله، فإن الدنيا تنفد والآخرة تبقى، عُدْ مرضى المسلمين، واشهد جنائزهم، وافتح بابك، وباشرهم، وأبعد أهل الشر، وأنكر أفعالهم، ولا تستعنْ في أمر من أمور المسلمين بمشرك، وساعد على مصالح

المسلمين بنفسك، فإنما أنتَ رجل منهم؛ غير أن اللّه تعالى جعلك حاملاً لأثقالهم.)اه[٩]

وقال القرطبي –رحمه الله– في"تفسيره"عند قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً ..الآية):

(نهى الله عز و جل المؤمنين بهذه الاية أن يتخذوا من الكفار واليهود وأهل الاهواء دخلاء وولجاء، يفاوضونهم في الآراء، ويسندون إليهم أمورهم).

وقال الشيخ العلامة سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب –رحمهم الله–: (.. ويُفهم مما ذكرنا من الكتاب والسنة، والآثار عن السلف أمور، مَن فعلها دخل في تلك الآيات، وتعرض للوعيد بمسيس النار، نعوذ بالله من موجبات غضبه، وأليم عقابه....

الثامن: استعمالهم في أمر من أمور المسلمين، أي أمر كان، إمارة أو عمالة، أو كتابة، أو غير ذلك.

...الرابع عشر: معاونتهم في أمورهم ولو بشيء قليل، كبرْي القلم، وتقريب الدواة ليكتبوا ظلمهم). [١٠]

فإذا كان ذلك من الأمور المحرمة التي تُوجب غضب الله وعقوبته؛ فما بالك بتوليتهم أمور المسلمين، وإسناد الإمارة إليهم، ومشاركتهم في الأحزاب، وإعطاء الأصوات لهم في الانتخاب ضمن قوائم الأحزاب الإسلامية –كما تزعم– ؟؟.

---

(٩) أحكام أهل الذمة (ص٧٠–٧١)

(١٠) أوثق عُرى الإيمان (٤٨–٥٠)

المفسدة السابعة: المساواة المحرمة

تقوم "الانتخابات" على المساواة بين صوت الرجل وصوت المرأة، وصوت الصالح والطالح، والمسلم والكافر، والعالم والجاهل، وأهل الحل والعقد وأهل الموسيقى والرقص.

وهذا هو نهج "الديموقراطية"! المساواة بين الجميع بين المسلم والكافر والصالح والفاسد ، وهذا المنهج مخالف لشرع الله جل وعلا ، قال سبحانه: (أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ، مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ، أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ ، إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ)

وقانون " الانتخابات" يُسوّي بين صوت الرجل والمرأة، والله يقول: (وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى)، وقد جعل الله شهادة المرأة على النصف من شهادة الرجل، وبين ذلك رسول الله ﷺ، وعلل ذلك بنقصان عقلها، فكيف نجعل عقلها كعقل الرجل؟

وقانون "الانتخابات" يسوّى بين صوت العالم والجاهل، والله يقول: (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ)، ويقول أيضاً: (فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)، فجعل سبحانه من لا يعلم يسأل الذي يعلم، لا يعارضه بصوته الجاهل، ويتعقّب عليه.

المفسدة الثامنة: قبول المرشّح دون النظر إلى الشروط الشرعية

تقوم "الانتخابات" على قبول المرشّح للولايات بدون شروط شرعية، وهذا أمر مخالف للقرآن والسنة، وأقوال أئمة العلم والهدى، **قال الله تعالى**: (لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ)، فأفادت الآية أن الظالم لا يجوز أن يُختار إماماً لا في الدين ولا في الدنيا لما بينهما من الترابط، ويقول النبي ﷺ : (خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتدعون لهم ويدعون لكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم

ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم، قال قلنا يا رسول الله أفلا ننابذهم قال لا ما أقاموا فيكم الصلاة لا ما أقاموا فيكم الصلاة إلا من ولي عليه والٍ فرآه يأتي شيئاً من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية الله ولا ينزعن يداً من طاعة)رواه مسلم في الصحيح.

وقال الحسن البصري -رحمه الله-: "أخذ الله على الحكام أن لا يتبعوا الهوى، ولا يخشوا الناس، ولا يشتروا بآيات الله ثمناً قليلاً، ثم قرأ: (يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ)، وقرأ: (إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: "الولاية لها ركنان: القوة والأمانة، كما قال تعالى: (إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ)، وقال تعالى في وصفه لجبريل: (إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ، ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ، مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ)، والقوة في كل ولاية بحسبها، فالقوة في إمارة الحرب ترجع إلى شجاعة القلب، وإلى الخبرة في الحروب، والمخادعة فيها..."

إلى أن قال: "والقوة في الحكم بين الناس ترجع إلى العلم بالعدل الذي دل عليه الكتاب والسنة، وإلى القدرة على تنفيذ الأحكام" ثم ذكر الأمانة، فقال: "فالأمانة ترجع إلى خشية الله (وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا)، وترك خشية الناس"اهـ.

وهذه الخصال الثلاث هي التي اتخذها الله على كل حاكم بين الناس في قوله تعالى: (فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ).

وإذا كان الشرع يحتّم على من يريد أن ينفع هذه الأمة، وأن يتولى أمراً من أمورها العامة، أن يكون متصفاً بهذه الصفات العظيمة، فما حال من يريد أن يتولى أمور الأمة، ولكنه لا يلتزم بهذه الأمور؟

روى البخاري ومسلم من حديث حذيفة ﷺ قال: حدثنا رسول اللهﷺ عن رفع الأمانة إلى أن قال: (... فيصبح الناس يتبايعون، ولا يكاد أحد منهم يؤدي الأمانة، فيقال: إن في بني فلان رجلاً أميناً، فيؤتى بالرجل، فيقال: ما أظرفه!، ما أعقله!، ما أجلده!، وما في قلبه مثقال حبة، من خردل من إيمان). أليس هذا هو واقعنا؟ بل أشد من ذلك، فهل يجوز لأي مسلم يحب النجاة لنفسه ولمجتمعه، أن يقدم على أمور لا تحمد عقباها، وهذا ابن مسعود يقول:"نفس تنجيها؛ خير من إمارة لا تحصيها".

فهل تعلم أيها المسلم أنك إذا أصبحت مسئولاً عن أمر من أمور الأمة، سواء كنت رئيساً أو وزيراً أو وكيلاً أو مديراً أو قاضياً .. أو غير ذلك، وأنت تفتقد العلم الشرعي والعدل والصلاح، ولم تكن ناصحاً في عملك، فأنت على خطر، قالﷺ: (ما من عبد يسترعيه الله رعية، يموت وهو غاش لرعيته، إلا حرّم الله عليه رائحة الجنة).

والنبي ﷺ يقول: (الظلم ظلمات يوم القيامة) فهل ترضى أن تكون يوم القيامة مسخوطاً عليك؟ فالنصيحة للأخ المسلم؛ أن لا يدخل في سلك المسئولية والوظائف ، فإنه سيسأل بين يدي الله عز وجل عن أمور المسلمين، فإن أجبر

على المسئولية فيجب أن يكون على علم بدينه، أو يستنصح علماء السنة في أمره، ويرجع إليهم، فإن لم يقبل هذه النصيحة؛ فلا خير فيه لنفسه، فضلاً عن أن يكون فيه خير لغيره.

والعجيب أنك تسمع الدندنة للناس: اختاروا الرجل الصالح!.

والسؤال: ماذا تعنون بالرجل الصالح؟ ونحن ما رأينا صالحاً على وصف القرآن والسنة إلا نادراً، وهذا النادر ليس معكم أصلاً لأنه يرى فعلكم محرماً!!

وإن كان مرادكم بالصالح: الذى هو في حزبكم ومن جماعتكم أو عائلتكم، فقد خبتم وخسرتم، فلو كان ناصحاً لنفسه ما دخل في الحزبية المخالفة للشرع، ولا قبل "الانتخابات" ودافع عنها.

المفسدة التاسعة: عدم مراعاة الشروط الشرعية للشهادة

تقوم "الانتخابات" على التصويت، فيصوت الناخب للمرشّح، وهذا التصويت شهادة، يدلي بها هذا المصوّت، ولا يوجد لدى الناس الضوابط الشرعية حول الشهادة، ولا تتوافر فيهم الشروط، فهي مخالفة شرعية تفضي إلى فتح باب القول بغير علم ولا معرفة، **قال تعالى**: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ ، والوسط: العدل.

وقال تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾.

وقال سبحانه: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾، فشرط العدالة في الشهادة.

والعدالة: ملازمة التقوى، وقال الجمهور: "العدل: هو المسلم المكلف الذي لا يرتكب كبيرة، ولا يصر على صغيرة". [١١]

---

(١١) راجع (فتح الباري ٥/٥٢).

فإذا أمر الله بأخذ الشهادة من العدل في قضية امرأة، فما بالك بمسألة تتعلق بالأمة كلها، وهي الولاية على أمور المسلمين، **وقوله**: (مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ)، هي مثل الأولى، فأسند سبحانه الرضى إلى أهل الصلاح والخبرة والمعرفة، ولهذا قالﷺ للصحابة عند أن مُرّ بجنازة، فأثنوا عليها خيراً، ومُرّ بجنازة أخرى، فأثنوا عليها شراً: (أنتم شهداء الله في أرضه) والحديث في (الصحيحين) من حديث أنس ومن حديث عمر، وبعض العلماء خصّص هذا الحديث بالصحابة، وذلك لأنهم كانوا ينطقون بالحكمة، والصحيح أنه ليس خاصاً بالصحابة، بل يشمل كل من كان فيه الخيرية التي اتصف بها الصحابة، ولهذا **قال الحافظ**:"هذا خاص بالثقات المتقنين"، وقال الداودي:"المعتبر في ذلك شهادة أهل الفضل والصدق".

وإذا كان يشترط في الشاهد العدالة، فأين العدالة في كثير من الناخبين؟ فلابد أن يكون عنده المعرفة والعلم بأحوال من سيشهد له، فقد قال سبحانه: (إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ). والشاهد من الآية: (وَهُمْ يَعْلَمُونَ) ماذا يشهدون به، ولمن يشهدون.

وقد جاء عند العقيلي أن رجلاً شهد عند عمر بن الخطابؓ فقال عمر للرجل:" إني لا أعرفك، ولا يضرك أني لا أعرفك، فأتني بمن يعرفك" فقال رجل: أنا أعرفه يا أمير المؤمنين، قال: بأي شيء تعرفه؟ فقال: بالعدالة، فقال: هو جارك الأدنى، حتى تعرف ليله ونهاره، ومدخله ومخرجه؟ قال: لا، قال: فعامَلَكَ بالدينار والدرهم، حتى تعرف ورعه؟ قال: لا، قال فصاحبَك في السفر، الذي يستدل به على مكارم الأخلاق؟ قال: لا، قال: فلست تعرفه".

والغالب على الناس أنهم إذا رأوا للرجل هيئة، كأن يكون عنده لحية وعمامة، أو يكون خطيباً بليغاً، هرولوا وراءه.

وما سُمِّيت الشهادة شهادة؛ إلا من الحضور والمعاينة لأن الشاهِد شَاهَدَ ما غاب عن غيره، ولهذا جاء عند الحاكم وأبي داود وابن ماجه وابن الجارود من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: (لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية) أي حاضرة، وهذا للتباعد بينهما، كذلك إذا كان الشاهد خائناً، فقد قال الرسولﷺ: (لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة) رواه أحمد وأبو داود والدارقطني والبيهقي وغيرهم من حديث عبدالله بن عمرو.

فمن كان يصر على معصية من المعاصي، فلا تقبل شهادته ، ومن ذلك قوله ﷺ: (إن اللعّانين ليسوا بشهداء ولا شفعاء يوم القيامة)، فكيف بمن هو أشد عصياناً، كالذين عرفوا بالزنا أو الربا أو الرشوة؟!، وهناك من يكون متلاعباً بالصلاة والصيام، مبغضاً للدين محباً لأهل الكفر، أو يكون من عباد القبور والأموات أو ممن يذهب عند المشعوذين والمخرفين والسحرة، أو جاسوساً، أو قاتلاً لنفس مسلمة ظلماً، أو معروفاً بقطع الطرقات والسلب والنهب، أو الاتجار في المخدرات والسلاح، ونشر الفتن بين المسلمين...إلخ.

فهؤلاء شهادتهم غير مقبولة شرعاً، فكيف تصلح ولايتهم على المسلمين، أو استشارتهم في اختيار ولاة الأمور؟؟

فهذه المفاسد التي ذكرناها، لاشك ولا ريب أنها موجودة في المجتمع، ومن سَلِمَ من بعضها لم يَسْلَم من البعض الآخر، إلا أن يشاء الله، فكيف جاز قبول شهادة هؤلاء؟ ومن الذي أجازها؟ إنه النظام "الديموقراطي العلماني"!!.

ونحن لا نعترف به، بل نتبرأ منه، وممن وضعه من أعداء الإسلام الذين لا يريدون لأمتنا الخير.

فلماذا أهمل شيوخ الأحزاب هذه الفوارق العظيمة بين الإسلام وبين الديمقراطية ووسيلتها الطاغوتية (الانتخابات)، ولم يبينوها للناس؟.

والعجيب أن يأتي الشيخ فلان الحزبي، ويدعو الناس إلى "الانتخابات"، ويقول: هذه شهادة واجب عليك أن تدلي بها، فالله يقول: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾، أو يقول: أدِّ الأمانة ولا تكن صِفْراً! أو يقول: صوتك أمانة أعطه لمن يستحق، أو يقول : المشاركة فى الانتخابات واجب شرعي وطني.

والله ما هذا إلا تلبيس على الناس، لماذا لم يظهر كتمان الشهادة إلا في حق "الانتخابات"؟ هذه هي عادتكم من لم يدخل في حزبكم، قلتم: منافق يفرق الأمة، وإذا دخل في حزبكم، فهو من أصلح الناس، ومن أتقى الناس، ومن أبرهم وأذكاهم، حتى وإن كان مشركاً بالله، أو ساحراً، أو دجّالاً، أو كذّاباً، أو مرابياً، أو مرتشياً، أو ظالماً!.

ومن أشرب قلبه حب هذه الحزبية؛ فمهما تذكُر له من الخلل العقدي في بعض أتْباعِ حزبه، فإنه يقول لك: لكن فيه خير، وقلبه سليم، ومحب للدين، وغيور على نصرة الإسلام، ومنفق لماله في مصالح الدعوة، ويُرجى منه خير، وإن كان عنده شيء من الوضوح في الفجور؛ قال: "إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر"، مع أنه لا يوضّح له فجوره، فيموت الصوفي على خرافاته وشركه، والرافضي على طعنه في الصحابة وردته، ونحو ذلك دون أن ينصحه أصحاب حزبه أو ينهوه عن المنكر.

المفسدة العاشرة: التعصّب الأعمى والحمية الجاهلية للأحزاب والمرشحين

تقوم "الانتخابات" على التعصّب للأشخاص باعتبار العائلة، أو القرابة ، أو الحزب ، وما أشبه ذلك، **قال تعالى**: (إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا).

هذه الحمية التي تقف في وجه الحق، نصرة للباطل، وبسببها تُنْتَهَكُ حرمات كثيرة، مِن قتلٍ وسلبٍ ونهبٍ، وذلك أن العائلات لقلّة إدراكهم للحق، سرعان ما يخرجون عنه، وخصوصاً في باب العصبية، وقد قال ﷺ: (إذا رأيتم الرجل يتعزّى بعزاء الجاهلية، فأعضوه بَهَنِ أبيه، ولا تكنوا) ، والتعزي المراد به الانتماء والانتساب إلى القوم على جهة الفخر والحمية الجاهلية، والهن هو "فرج الرجل".

ومعنى الحديث: من دعا إلى التعصب للقوم، فقولوا له: عض هن أبيك، وقد جاء من حديث جندب عند مسلم أن النبي ﷺ قال: (من قُتل تحت راية عِميّة، ينصر العصبية، ويغضب للعصبية، فقِتْلته جاهلية)

وجاء في صحيح البخاري وغيره من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: (أبغض الرجال إلى الله ثلاثة: مُلْحِد فى الحرم، ومُبْتَغٍ فى الإسلام سنةَ الجاهلية ، ومُطَّلِب دم امرئ بغير حق ليهريق دمه.) (رواه البخارى)

فقد أغنانا الله بالإسلام، فمن كان عنده شجاعة وقوة؛ فلينصر دين الله، وقد جاءت هذه الأحزاب وأعطت الصبغة الشرعية للمتعصّب، فازداد الناس تعصّباً لبعضهم بعضاً ، والأدهى من ذلك أن يُنسب هذا التعصب للدين ونصرته كما يروج لذلك الإسلاميون المتحزبون ؛ فيدفعون الناس لانتخابهم بحجة أنهم الممثلون للدين والمنافحون عن حوزته!!، وهم من أبعد الناس عن ذلك ، وإنما يتخذون

الـدين وسـيلة للمناصـب والرياسـة ؛ وإلا فـأين الـدليل الـذي يبـيح لهـم تحزيـب المسلمين ونشر البغضاء بينهم طلباً للأصوات؟؟.

المفسدة الحادية عشرة: بيع وشراء الأصوات والضمائر:

تقـوم الانتخابـات علـى أن كـل رجـل يـدلي بصـوته إلى مـن أعطـاه مـالاً أكثـر، أو وَعَـدَهُ بمشـروع أو وظيفـة، ومـا أشـبه ذلـك إلا مـن رحمـه الله، وهـذا الفعـل محـرم في الإسـلام، قـال تعـالى: (إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)، وروى البخـاري مـن حـديث عبـد الله بـن أبي أوفى: أن رجـلاً أقـام سلعةً في السـوق، فحلـف فيهـا، لقـد أُعْطِـيَ بهـا مـا لم يعطَ، ليوقـع فيهـا رجـلاً مـن المسلمين، فنزلـت (إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا)، وصـدق الله إذ يقـول: (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ).

وهـذا الصـنف مـن النـاس هـو في الحقيقـة عَبْدُ بطنِـه وفرجِـه وهـواه، والرسـول ﷺ إذ يقـول: (تعـس عَبْـد الـدينار، وعبـد الـدرهم، وعبـد الخميصـة، وعبـد القطيفـة، إن أُعْطِـيَ، رضـي وإن لم يُعـطَ سـخط، تعـس وانـتكس، وإذا شِـيك فـلا انـتقش) ، ويقـول: (بـادروا بالأعمـال.. فتنـاً كقطـع الليـل المظلـم، يصبح الرجل مؤمنـاً، ويمسـي كافراً، ويمسي مؤمناً، ويصبح كافراً، يبيع دينه بعَرَضٍ من الدنيا).

وفتنة المال هـي الـتي أوصـلت النـاس إلى العداوة والبغضـاء والقتـل والقتـال، وقـد قـال الرسول ﷺ : (لكل أمة فتنة وفتنة أمتي المال).

وما يجـري أمـام صـناديق الانتخابـات مـن شـراء الأصـوات بالمـال أو بـالوعود الباطلـة أو بالتهديد، من أكبر الأدلة علـى بطـلان هـذه الانتخابـات الديمقراطيـة ؛ فليتـق الله مـن يـروج لهـا ويـدفع المسـلمين للمشـاركة فيهـا تحـت سـتار الـدين والله جـل وعـلا

يقول" وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ، مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ".

المفسدة الثانية عشرة:التزوير والمغالطة:

تقوم "الانتخابات" على التزوير والمغالطة والغش والخداع والكذب، وقد رأينا ورأى الناس ما يجرى في انتخابات المجالس النيابية، من كذب وتزوير وضلال، فرأينا حلفاء بعض المرشحين وقد أخذوا في حذف أو إخفاء أسماء بعض الناس ممن يعلمون أنهم لا يصوتون لصالحهم، وهذه الأمور غش وكذب ، وفي (صحيح مسلم) من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ مرّ في السوق فأدخل يده في الطعام، فأصابها بلل ، فقال: (ما هذا يا صاحب الطعام؟؟ فقال الرجل :أصابته السماء يا رسول الله، فقالﷺ: أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس؟ من غشنا فليس منا).

وقال الله تعالى في وصف المؤمنين : (وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ)، وقال الله تعالى: (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ).

فقد حرم الله على المسلم فعل الزور وقول الزور، والإسلام أمانة في عنق كل مسلم، وهذا الخداع والمكر والتزوير فيه عداوة المسلم لأخيه، وتشجيع أصحاب النفوس المريضة على التوسع في هذا المجال.

وكذلك أصحاب القلوب المريضة يشمتون بالدعاة وطلبة العلم والعلماء، أي لو شاركوا في "الانتخابات"، لأنهم يقولون: قد عرفناكم كنا نظن أنكم صادقون، فإذا أنتم مزورون، وهذا يسبب تراجع الناس عن قبول الحق كما هو معلوم.

والغش من علماء الأحزاب لمجتمعهم، أكبر من غش الناس مع بعضهم البعض، لأن العلماء محل ثقة وقبول، ولكن الواقع أن شيوخ الأحزاب غشوا قومهم، لأنهم يعلمون أن الحزبية حرام، ولكنهم يلبسون على أتباعهم من المسلمين، ويكذبون، ويزينون لهم الانتخابات الباطلة، وإنشاء الأحزاب، وتفريق المسلمين، وفي هذا يقول الرسول ﷺ : (...ومن أشار على أخيه بأمر يعلم الرشد في غيره، فقد خانه.) .

المفسدة الثالثة عشرة: فتنة التصوير

إن "الانتخابات " تقوم على تصوير المرشحين سواء للرئاسة أو للمجالس النيابية أوغيرها على هيئات متعددة ملفتة للنظر، وتبلغ هذه الصور كميات هائلة جداً، وتمتلئ جدران الشوارع والبيوت وأعمدة الكهرباء، ووسائل النقل والدكاكين، ومحلات الأعمال... بصور المَرَشَّحين والمرشَّحات، ولربما وُضِعَت عشرات الصور دفعة واحدة في مكان واحد.

وحكم الإسلام في هذه الصور هو التحريم، لما يلي:

١- حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ :(إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون، يقال لهم: أحيوا ما خلقتم) رواه البخاري ومسلم، والحديث وارد بسبب صورة كانت على قطعة قماش، يعني: ليست نحتاً، وقد جاء الحديث بهذا المعنى عن ابن عمر وابن مسعود وغيرهما.

٢- حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : قال الله تعالى: (ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي، فليخلقوا حبة، أو ليخلقوا ذرة، أو ليخلقوا شعيرة) متفق عليه، ومن حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: (من صوّر صورة في الدنيا، كُلِّف أن ينفخ فيها الروح يوم القيامة، وليس بنافخ) متفق عليه.

٣- حـديث أبي طلحـة ﷺ في (الصـحيحين) أن رسـول الله ﷺ قـال:(لا تـدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة) وقد جاء عند مسلم من حديث أبي هريرة، ومن حديث عائشة في (الصحيحين).

وهـذه الأحاديـث كافيـة في بيـان حرمـة التصـوير، وخطـر اقتنـاء هـذه الصـور ، والواجب على المسلم أن ينكر المنكر، فقد قال رسول الله ﷺ: (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان) رواه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ .

بل أمر النبي ﷺ بطمسها، كما جاء عند مسلم من حديث علي بن أبي طالب ﷺقال: قال لي رسول الله ﷺ: (لا تدعن صورة إلا طمستها، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته).

المفسدة الرابعة عشرة: دخول النساء في الانتخابات

إن النبي ﷺ يقول: (لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة) رواه البخاري

فتولي المرأة للحكم وترشّحها لذلك؛ حرام ودمار بنص حديث المعصوم عليه الصلاة والسلام؛ وعلى هذا أجمعت الأمة.

بل وتتصور المرأة وتنشر صورها بين الرجال، والتصوير محرم في حق الرجال والنساء، إلا لضرورة لابد منها، ولا ضرورة هنا للرجال، فضلاً عن النساء، والرسول ﷺ يقول: (كل مصوّر في النار يجعل الله له بكل صورة صورها نفساً تعذبه في جهنم).

وبعد انتهاء الانتخابات تبقى الصورة محل تمتع بجمال المرأة، وربما أدى ذلك إلى ما لا تحمد عقباه، والعياذ بالله.

وقد جاء من حديث علي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ : (رأيت شاباً وشابة يمشيان، فلم آمن الشيطان عليهما).

وقد جاء في (الصحيحين) من حديث أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ : (كتب على ابن آدم نصيبه من الزنا مدركٌ ذلك لا محالة العينان زناهما النظر والأذنان زناهما الاستماع واللسان زناه الكلام واليد زناها البطش والرجل زناها الخطا والقلب يهوى ويتمنى ويصدق ذلك الفرج ويكذبه.)

والتى لم ترشح نفسها لعضوية المجلس، طالبها فقهاء السوء وعلماء الضلالة بأن تخرج للتصويت على المرشحين، وهذا من عجيب أمرهم؛ فإن النسوة لا دخل لهن في اختيار الإمام وعقد الإمامة، وإنهن ما روجعن قط، ولو استشير في هذا الأمر امرأة لكان أحرى النساء وأجدرهن بهذا الأمر فاطمة عليها السلام، ثم نسوة رسول الله ﷺ وعائشة بنت الصديق رضي الله عنها، وهي أعلم نساء الأمة على الإطلاق كانت تُفتي مع وجود كبار الصحابة، ومع ذلك فإنها لم تشاركهم في الشورى، ولا أبدت رأيها في اختيار الخليفة، وأول ولاية في الإسلام بعد وفاة الرسول ﷺ خلافة أبي بكر ﷺ، وقد اتفق الصحابة ﷺ على بيعته في سقيفة بني ساعدة ثم في المسجد، ولم يكن فيهم امرأة واحدة.

و لسنا نقول: إنه ليس للمرأة مشورة مطلقاً، بل قد ثبت أن النبي ﷺ شاور أم سلمة رضي الله عنها، وإنما النهي المقصود هو النهي عن مشاورتهن في أمر الولاية الخاصة، كما ذكر ذلك أبوجعفر النحاس فى شرح هذا الحديث، ونقله عنه السهيلى في "الروض الأنف٤/٥٤".

وأم سلمة ما قدم لها رسول الله ﷺ الاستشارة وهي في مجلس شورى النساء فأعطته رأيها من خلال هذا المجلس وأيدها نساء المجلس أو خالفنها!! وإنما كانت

إحـدى زوجاتـه وقـد ذكـر لهـا حـالاً طارئـة فقالـت لـه: افعـل كـذا وكـذا يتابعـك أصحابك، فأخذ برأيها رضي الله عنها، ولا يجوز أن نأخذ من هذه الحادثة أصلاً مـن أصـول الإسـلام أو السياسـة في الإسـلام فنقـول: وكـان للنسـاء حـق المشـورة مطلقاً!!

إذ لو كان الأمر كذلك لقام به رسول اللهﷺ على أكمل الوجوه، ولقام به خلفاؤه الراشدون وأصحابه الكرام والتابعون لهم بإحسان على أحسن الوجوه، وَلَتَكَلَّمَ عنه الفقهاء والمحدثون والمفسرون والمؤرخون؛ إذ لا يعقل أن يكثروا الكلام في مؤلفاتهم عـن الحـيض والنفـاس وسـائر الأحكـام الـتي تتعلـق بـالمرأة ثم لا يتكلمـون عـن هـذا الأصل الكبير!!!

بل ثبت أن النبي ﷺ لم يقبل قول عائشة في مرضه الذي مات فيه عندما أمر أبا بكر أن يصلي بالناس، فأرادت هي أن يصلي عمر .

كما أنه من المعلوم أن شهادة المرأة بنصف شهادة الرجل، فكيف جاز لهم أن يسـووا بـين شـهادة الرجـل والمـرأة؟ قـال الله تعـالى: (وَاسْتَشْـهِدُوا شَـهِيدَيْنِ مِـنْ رِجَـالِكُمْ فَـإِنْ لَمْ يَكُونَـا رَجُلَـيْنِ فَرَجُـلٌ وَامْرَأَتَـانِ مِمَّـنْ تَرْضَـوْنَ مِـنَ الشُّـهَدَاءِ أَنْ تَضِـلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى).

فإذا كانـت شـهادة المـرأة نصـف شـهادة الرجـل في قضـية الشـهادة علـى الـدَّيْن، فمـا بالـك في قضـية ولايـة الأمـة كلهـا، والـتي جعلهـا الشـرع بأيـدي أهـل الحـل والعقـد؟ أتكـون قضـية سـهلة، وهـي ولايـة المسـلمين؟! فكيـف جـاز لهـم أن يتجـاوزوا هـذه الأدلة؟، والله يقول: (وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى).

بل تفاقم الأمر حتى خرجت بعض النساء لتأييد حلفائهن وأقاربهن المرشحين، وصـار لبعضـهن تـوكيلاً في اللجـان الانتخابيـة، وهـذا زج بالنسـاء في عمـق الحزبيـة

والانتصار لها، وأيضاً هذا يجعلها تفتح مشاكل مع أقربائها، لأن الحزبية فرّقت بين الناس حتى المرأة مع المرأة، والأب مع الأب، فقد تطيع أقاربها من جهة الأب في التحزب لفلان، وتغضب زوجها أو العكس، وقد تفتح لها مشكلة مع جيرانها، فتعظم العداوة والبغضاء.

ولما جاءت أم حميد امرأة أبي حميد الساعدي رضي الله عنهما، إلى النبي ﷺ وقالت: يا رسول الله، إني أحب الصلاة معك، قال: «قد علمت أنك تحبين الصلاة معي، وصلاتك في بيتك خير من صلاتك في حجرتك، وصلاتك في حجرتك خير من صلاتك في دارك، وصلاتك في دارك خير من صلاتك في مسجد قومك ».

فإذا كان هذا الحال مع الصلاة التي هي عبادة؛ فكيف بغيرها من أمور الدنيا التي لا حاجة إليها فضلاً عن الأمور المحرمة؟؟.

واختلاط المرأة بالرجال سبب من أسباب فساد قلب الرجل والمرأة، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾، والناس لا يصدقون أن من وراء ذلك فساد القلب لأنهم لا يعرفون من الفساد إلا أن يقع الزنا من أول جلسة مع المرأة أو من أول كلمة معها، ونحن نقول آمنا بالله وبما قال الله، ونسأل الله طهارة قلوبنا.

أما هؤلاء الذين دفعوا بنسائهم إلى هذا الاختلاط المشين، فلا الشرع اتبعوا، ولا العرض صانوا، وهذه التي تبذلت وخرجت لا أمر الله أطاعت، ولا عرضها صانت.

قال الشيخ مقبل الوادعي -رحمه الله-: (والمرأة تذهب إلى الانتخابات، ويمسك الموظف بيدها، ويقبض على أصبعها حتى يضعها في الحبر، حتى تُعرَف

أنها انتخبت فلا تنتخب مرّة أخرى!! فعلى المرأة أن تقوم بتربية أبنائها تربية إسلامية، وجزاها الله خيراً على هذه الخدمة التي تقدمها للإسلام، ولكن أبوا إلا أن يزجوا بها ويشغلوها عما أراد الله منها، يقول النبي ﷺ: (ما تركت بعدي فتنة أضرّ على الرجال من النساء)... اللهم عليك بأمريكا التي أرادت أن تفسد نساءنا بعد أن أفسدت كثيراً من رجالنا، فهي التي فرضت علينا الطاغوت وهي الانتخابات، وأقبح من هذا أن يُدافع عن الضلال والكفر ويُقال: إنه واجب؛ فأقول: لا كتاب ولا سنة ولا شيمة ولا قَبيلَة أن تخرج المرأة تنتخب، ثم يأتي من يدافع عنها، ويقول: إنها مثل الحج!! فيا أيها المسكين! الحج أوجبه الله عزوجل، وأنت أوجبت الانتخابات الطاغوتية، والتي هي زحزحت الإسلام والعقيدة الإسلامية.

فأقول: كفرنا بالديمقراطية الطاغوتية، وبدا بيننا وبينها العداوة والبغضاء، ويجب على المسئولين أن يكفروا بها، بل يجب على جميع الشعب اليمني أن يكفر بها.

فنصيحتي للنساء ليست خاصة للنساء اليمنيات، بل هي نصيحة لجميع نساء الأمة، فالمرأة في أندونيسيا أو في ليبيا أو في الجزائر أو في العراق أو في سوريا أو في مصر، حكم الله واحد، فليس لليمن حكم وهذه البلدان حكم! فأعداء الإسلام يريدون أن نُهَرْوِل بعدهم، ولن يرضوا بهذا حتى نكون كفاراً مثلهم والعياذ بالله"اهـ.(١٢)

المفسدة الخامسة عشرة: حرص المرشح على طلب الإمارة:

وبيان ذلك أن كل مرشح يرشح نفسه للانتخابات سيقوم بتبيين فضائله ومناقبه وصلاحه ومواهبه، بل وصل الحال بالبعض منهم إلى أن يقوم بتسخير وسائل

---

(١٢) تحفة المجيب (ص٣٣٩-٣٤٠).

الإعلام إن كان له قدرة على ذلك، بل والأدهى من ذلك أن وصل الحال ببعض المنتسبين للإسلام إلى تسخير منابر الجمعة والمحاضرات في المساجد لنشر فضائل ومواهب حزبه أو مرشحه.

وقد ثبت في الصحيحين من حديث عبد الرحمن بن سمرة أنه قال: قال لي النبي ﷺ : "يا عبد الرحمن بن سمرة لا تسأل الإمارة، فإنك إن أوتيتها عن مسألة وكلت إليها، وإن أوتيتها من غير مسألة أُعنت عليها".

وثبت فيهما أيضاً عن أبي موسى رضي الله عنه قال : دخلت على النبي ﷺ أنا ورجلان من قومي فقال أحد الرجلين: أمِّرنا يا رسول الله، وقال الآخر مثله، فقال: " إنا لا نولي هذا من سأله ولا من حرص عليه"، وهذا الحديث كاف في إقناع أصحاب القلوب السليمة بحرمة الانتخابات، وأن كل من طلب الرئاسة لا ينبغى أن نعطيه منها شيئاً.

وفي صحيح البخاري من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "إنكم ستحرصون على الإمارة وستكون ندامة يوم القيامة، فنعم المرضعة، وبئست الفاطمة". نعم المرضعة : أي في الدنيا، وبئست الفاطمة: أي في الآخرة.

المفسدة السادسة عشرة: حرص المرشّح على إرضاء الناخبين ولو بالباطل:

من المعلوم أن المرشّح يصير همه الوحيد أن يرضي الناخبين له بصورة أو بأخرى، إما أن يحاول إيصال مشروع لهم، أو يشفع ليتوظف مجموعة منهم، أو يقوم معهم في قضية معينة. وإن كانوا على باطل ، إلى غير ذلك من هذه الأمور، بل يصل الحال إلى إرضاء النصارى ببناء كنائسهم وتخصيص الأراضي لها، وترميم معابدهم الكفرية أو توظيفهم، وتوليتهم الولايات على المسلمين، لأنه يخشى أن

يقولوا فيه ما يقولون، ويخشى ألا ينتخبوه مرة ثانية، بل إن بعض الناخبين يشترط على المرشّح أن يفعل كذا وكذا من أمور الدنيا، وإن كانت محرمة، وهذا كله محرم في شرع الله قطعاً، بل هذا من عمل المنافقين، كما قال الله تعالى: (يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ)، وإذا كان الحاصل هو إرضاء المخلوق على حساب إسخاط الخالق جل وعلا، فالله يقول: (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ).

هذا جزاء من أرضى الناس بسخط الله، وأي رجل يدعي الإيمان، وهو يسعى ليرضي المخلوق، فاعلم أن ذلك لضعف إيمانه وجبنه، والله يقول: (يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنْ تَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَى عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ)، بل قال تعالى: (إِنَّهُمْ لَنْ يُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا)، وقد جاء من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ : (من أرضى الناس بسخط الله، سخط الله عليه، وأسخط عليه الناس، ومن أرضى الله بسخط الناس، رضي الله عنه، وأرضى عنه الناس).

المفسدة السابعة عشرة: أن المرشّح يُفْتَن بالمال

يُعطى المرشح مبلغاً من المال من الحزب الذي هو فيه، وقد لا يُعطى مالاً، وإنما يبيع شيئاً ثميناً كبيت أو أرض، بل وربما يستدين، فإن كان المال مدفوعاً من قبل جهة مختصة، فهو مطالب أن يجمع أناساً ويستميلهم، والحزب يعطيه ما خسره.

وهذا الصنف من المرشحين يُعْطَى أموالاً باهظة، من أجل أن يجدّ في القضية، فهذا المال يدفع الناس إلى طلب الترشيح، ولسان حال المرشّح يقول: إن فزت في "الانتخابات"؛ فذاك ما أبغي، وإن لم أفز؛ فقد حصلت على المال، فالمرشح هذا

يكرس جهوده في الدعوة إلى "الانتخابات"، فيرتكب محظورات كثيرة، كالمداهنة والمجاملة، حتى إن بعضهم يترك الصلاة من أجل أن يستميل شخصاً يريد أن يكون معه في صف "الانتخابات"، والرياء والكذب والغش والتزوير والخيانة وهذه أمور حاصلة، وغيرها كثير بل قد صرح بعض المرشحين أنه مع النصارى وأنه أخوهم، وبعضهم يصرح بأنه شيوعي أو علمانى من أجل الوصول إلى الكرسي، وقد يتعرض لسب الحزب الآخر، وقد يكون مخالفه مسلماً، بل قد يسب العلماء، لا لشيء إلا لأنه مُكلَّفٌ أن يكرس جهوده في جمع أكبر عدد ممكن من الأصوات.

انظر إلى هذه المحاذير الشرعية، كيف تُرتكب وتُنتهك من أجل تفاهة الدنيا، أسألك بالله: هل يُرجى من هؤلاء نصرة الإسلام؟ فإذا كان يُضَيّع دينه من أجل الدرهم والدينار، فكيف يُقال:إن هذا سيقيم الإسلام؟! (كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا).

الفرق بين الانتخابات والشورى:

يروج كثير من أهل البدع والأهواء لاستخدام الانتخابات مكان الشورى ويزعمون أن هذا هو التطبيق العصري لمبدأ الشورى الإسلامي كما يزعم الإسلاميون المرشحون في الانتخابات، وأصحاب الأحزاب العلمانية، وشيخ الأزهر القبوري، وغيرهم.

والفرق بين الشورى والانتخابات ظاهر معلوم لمن له علم بمصدر كل واحدة منهما، **فمن تلكم الفروق:** (١٣)

١-أن النظام الانتخابي متولد من النظام الديموقراطي، فلا سبيل إلى تحقيق الديموقراطية إلا بواسطة الانتخابات البدعية، أما نظام الشورى فإن مصدره الكتاب والسنة وأفعال سلف الأمة-رضوان الله عليهم- كما قال تعالى لنبيه "وشاورهم في الأمر فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ)

قال الحافظ ابن كثير عند تفسير الآية:

" كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشاور أصحابه في الأمر إذا حَدَث، تطييبًا لقلوبهم؛ ليكونوا فيما يفعلونه أنشط لهم كما شاورهم يوم بدر في الذهاب إلى العير، فقالوا: يا رسول الله، لو استعرضت بنا عُرْض البحر لقطعناه معك، ولو سرت بنا إلى بَرْك الغَمَاد لسرنا معك، ولا نقول لك كما قال قوم موسى لموسى: اذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون، ولكن نقول: اذهب، فنحن معك وبين يديك وعن يمينك وعن شمالك مقاتلون.

وشاورهم -أيضا-أين يكون المنزل؟ حتى أشار المنذر بن عمرو، بالتقدم إلى أمام القوم، وشاورهم في أُحُد في أن يقعد في المدينة أو يخرج إلى العدو، فأشار جمهُورُهم

(١٣) انظر : كشف التلبيسات الحزبية (ص١٣٨ وما بعدها)

بالخروج إليهم، فخرج إليهم، وشاورهم يوم الخندق في مصالحة الأحزاب بثلث ثمار المدينة عامئذ، فأبى عليه ذلك السَعْدَان: سعدُ بن معاذ وسعدُ بن عُبَادة، فترك ذلك ، وشاورهم يومَ الحُدَيبية في أن يميل على ذَرَاري المشركين، فقال له الصديق: إنا لم نجيء لقتال أحد، وإنما جئنا معتمرين، فأجابه إلى ما قال.

وقال ﷺ في قصة الإفك: "أشِيروا عَلَيَّ مَعْشَرَ الْمُسْلِمينَ فِي قَوْمٍ أبَنُوا أهلِي ورَمَوهُم، وايْمُ اللهِ مَا عَلِمْتُ عَلَى أهْلِي مِنْ سُوءٍ، وأبَنُوهم بمَنْ –واللهِ–مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إلا خَيْرًا"، واستشار علياً وأسامة في فراق عائشة، رضي الله عنها.

فكان ﷺ يشاورهم في الحروب ونحوها ،وقد اختلف الفقهاء:هل كان ذلك واجباً عليه أو من باب الندب تطييباً لقلوبهم؟ على قولين."اه

٢–أن النظام الانتخابي يعتمد على الأغلبية الغوغائية من ضعفة الناس في الرأى والحكمة، وممن لا يتأهلون للشورى، وفهم المصالح العليا للبلاد، أما نظام الشورى فيعتمد على عرض الأمر على من يُعتقد فيه أنه أهل لذلك، بأن تكون لديه القدرة على بيان الرأي بشكل يُرتجى منه الوصول إلى الصواب، وهذا المفهوم نفسه أن يتألف مجلس الشورى من أصحاب الخبرة والكفاءة والاختصاص الذين يتصرفون في الأمور بعين الدقة والفراسة هو الذي ينهض بالبلاد ومصالح العباد، بخلاف النظام الانتخابي الذي يسوي بين صوت العالم وصوت الجاهل، وبين صوت القائد، وصوت الفاجر دون نظر لعلم، ولا فهم، ولاخبرة، ولا غيرها من المؤهلات.

وأما في الشرع، فقد أمرنا الله عز وجل بمشاورة أهل العلم والخبرة والاستنباط، فقال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾.

قال الشوكاني: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ﴾: " وهم أهل العلم والعقول الراجحة، الذين يرجعون إليهم فى أمورهم، أو هم الولاة عليهم، ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ أى: يستخرجونه بتدبيرهم وصحة عقولهم"اهـ.(١٤)

وقال السعدي: " ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ أي: يستخرجونه بفكرهم وآرائهم السديدة وعلومهم الرشيدة، وفي هذا دليل لقاعدة أدبية وهي أنه إذا حصل بحث في أمر من الأمور ينبغي أن يُوَلَّى مَنْ هو أهل لذلك ويُجعل إلى أهله، ولا يتقدم بين أيديهم، فإنه أقرب إلى الصواب وأحرى للسلامة من الخطأ"اهـ.(١٥)

وقال صفي الرحمن المباركفوري: "فهذه الآية تفيد أن ضعفة الناس وغوغائهم لا يتأهلون للشورى، بل لابد من رجاحة في العقل وحصافة في التفكير، فالذين يعلمون الأمور أحق بالمشاورة من الذين لا يعلمون ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ اهـ. (١٦)

٣- الانتخابات ملزمة للحاكم في ظل النظام الديمقراطي يعني :أنه يجب على الحاكم أن يأخذ بها، ولو أسفرت عن نتائج غير صحيحة قد تؤدي إلى ضياع البلاد، وفساد مصالح العباد ، أما الشورى، فليست ملزمة للحاكم على الصحيح من أقوال العلماء؛ فيجوز للحاكم أن يُعرِض عن الشورى، ويَبُتَّ في الأمر- أحياناً- متوكلاً على الله وحده، والأدلة على ذلك كثيرة ، منها:

قوله تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾.

قال ابن جرير الطبري:"فإذا صح عزمك بتثبيتنا إياك وتسديدنا لك فيما نابك وحزبك من أمر دينك ودنياك، فامض لما أمرناك به على ما أمرناك به، وافق

---

(١٤) فتح القدير (٤٩١/١).

(١٥) تفسير السعدي (٣٧٨/١).

(١٦) الأحزاب السياسية في الإسلام (ص٧٢).

ذلك آراء أصحابك وما أشاروا به عليك أو خالفها، وتوكل فيما تأتي من أمورك"اهـ. (١٧)

ومن مواقف الرسول ﷺ في ترك الأخذ بالشورى:

أ-ما فعله ﷺ في إبرامه لصلح الحديبية، وانفرد بتصديقه أبوبكر ﷺ في أول الأمر.

ب-موقفه ﷺ في غزوة الفتح حيث لم يُعلن عنها لأصحابه، بل أخفى خبرها عنهم، فضلاً عن أن يستشيرهم في أمرها، ولم يعلم أمر الغزو وسببه من الصحابة إلا نفر يسير، لأن الموقف يتطلب الكتمان والتحفظ الشديدين، وهذا من خدع الحرب.

ومن مواقف أبي بكر الصديق رضي الله عنه:

أ- ما ثبت أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه أنفذ جيش أسامة بن زيد رضي الله عنهما، على رغم مخالفة عامة الصحابة، ولا سيما الكبار منهم، حتى قال أبو بكر رضي الله عنه :" لو أن الكلاب جرت بأرجل أمهات المؤمنين لأنفذت جيش أسامة".

ب- إصراره على قتال أهل الردة، ومانعى الزكاة وعدم التفاته إلى رأي الصحابة بأن يتألف الناس.

كما أخرج البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة قال: لما توفي رسول الله ﷺ واستُخلف أبوبكر بعده، وكفر من كفر من العرب، قال عمر لأبي بكر: كيف تقاتل الناس، وقد قال رسول الله :" أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله"، فقال أبوبكر رضي الله عنه: " والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله لقاتلتهم على منعها، فقال عمر: فوالله

---

(١٧) جامع البيان في تأويل آي القرآن (٣/٢٠٤).

ما هو إلا أن رأيت أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق"، واللفظ للبخاري.

والذي نريد أن نصل إليه من ذكر هذه المواقف الحازمة: أن لولي الأمر أن يأخذ بالشورى، وله ألا يأخذ بها، حسب مقتضيات الأحوال، واختلاف المواقف في الحرب والسلم، وهكذا يثبت لنا دون أدنى تردد أن الشورى غير ملزمة.

٤ –**ومن الفروق أيضاً**: أن إنابة أهل الشورى من قبل الشعب بإجراء انتخاب عام، رأي محدث مبتدع لم يعرف في سالف الزمان، ولم يقل به أحد من السلف الكرام، ولاسيما في عهد الخلفاء الراشدين؛ فإنهم لم يكونوا يستفتون في ذلك الشعب، بل كانوا يتخذون للشورى أهل العلم والفضل ممن يعرفون بالخبرة والكفاءة والعلم وحصافة العقل وإصابة الرأي، دون الرجوع إلى رأي الشعب، أو أصوات الجماهير!!.

٥ –أن الانتخابات فريضة فرضها أعداء الله على المجتمعات الإسلامية ، بعكس الشورى فهي ليست واجبة في كل قضية من القضايا، ولا في كل الأحوال، بل كما تقدم معنا أنه لا يلزم الأخذ بها ، وهي منفعة عظيمة للراعي والرعية أرشدنا الله إليها في كتابه وسنة نبيه ﷺ.

٦ –أن النظام الانتخابي يأتي لمحق شرع الله ومباعدته، لما فيه من تحليل الحرام وتحريم الحلال، وإبطال الحق، وإحقاق الباطل، وهلم جرا ، أما الشورى؛ فهي على العكس من ذلك تماماً، لأنها تحقق الخير ،وتُبصِّر الحاكم في تنفيذ أحكام الشرع على أكمل وجه لأن أهلها هم أهل العلم والفضل والرأي، والفروق كثيرة.

قال الشيخ محمد أمان الجامي -رحمه الله- :"والديموقراطية نظام أجنبي لفظاً ومعنى، والإسلام أسمى وأرفع من أن تفسر عدالته بالديموقراطية، لأن الإسلام رسالة الله العادلة الباقية، والديموقراطية حكم البشر، لأنها حكم الشعب الناضج الذي يحكم نفسه بنفسه -كما يزعمون- بواسطة نواب البرلمان الذين يسنون القوانين، ويشرعون التشريعات، ويضعون العقوبات على حسب رغبة الشعب دون التفات إلى شرع الله العليم الحكيم، وهم موظفون لدى الشعب لتنفيذ رغباتهم، معرضين عن شرع الله الذي أنزله في كتابه على رسوله وأمين وحيه، وأمره أن يحكم بين الناس بما أنزل الله؛ فالإيمان بهذا النظام يتنافى والإيمان بالله وبرسوله وكتبه.

وقد تورطت في الإيمان بهذا النظام الغربي الجائر والعمل به -بل والدعوة إليه- بعض الجهات، مع دعوى الإسلام تقليداً للغرب، وإذا كان الغرب أو الدول الغربية قد اتخذت رجال البرلمان أرباباً من دون الله يحللون لهم ويحرمون عليهم ويتبعونهم في ذلك، فتلك عبادتهم، دون الرجوع إلى تحليل الله وتحريمه، لكونهم لا يؤمنون بحاكمية الله وحده، فهل يسوغ للمسلمين تقليد الغرب في هذا النوع من الكفر، باتخاذ مصدر آخر للتشريع غير شريعة الله عز وجل.

وهذا يعني عدم الرضا بشرع الله وحكمه، أو عدم الاقتناع بعدالة الإسلام، وهو موقف في غاية الخطورة؛ إذا يقول الله تعالى مخاطباً لرسوله عليه الصلاة والسلام ومبيناً لحقيقة الإيمان بالحاكمية : (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا).

ويقول سبحانه: (أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ).

فعلى أولئك الذين يفسرون الشورى في الإسلام بهذا النظام الغربي الكافر أن يصححوا معلوماتهم، بل عليهم أن يصححوا إيمانهم، لأن الدعوة إلى البرلمان دعوة إلى اتخاذ أرباب من دون الله كما أسلفنا"اهـ.

شبهة وجوابها :

يستدل أهل البدع من أمثال محمد حسان ومحمد عبدالمقصود ومن على شاكلتهما من الإخوان المسلمين، وغيرهم من الحزبيين، بفتوى بعض أهل العلم الذين أفتوا بجواز دخول الانتخابات في ظروف معينة وبضوابط معينة، فاستغلوا تلك الفتاوى وأطلقوها ولم يقيدوها، وصاروا يقلدون هؤلاء المشايخ دون نظر في كتاب الله ولا سنة رسولهﷺ، مع أنهم لم يقبلوا فتاوى هؤلاء الشيوخ في تحريم إنشاء الأحزاب والجماعات، وفي الديموقراطية، وفي حرمة بناء الكنائس في بلاد المسلمين كالقاهرة، وغيرها من الفتاوى المدعمة بالأدلة الواضحة من الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة.

فإذا أنكر عليهم أهل السنة، قالوا معنا فتوى فلان وفلان، مع أن الله عز وجل أمرنا عند الاختلاف بالرجوع إلى كتابه وسنة نبيه ﷺ لا إلى آراء الرجال، فقال تعالى: "فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً"، وقال :" اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِّن رَّبِّكُمْ وَلاَ تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِ أَوْلِيَآءَ قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ ".

فإن كلام العالم – أياً كانت درجته – يُستدل له بالأدلة الشرعية إن وافقها ولا يُستدل به على شرع الله ، هذا أولاً.

ثانياً : لا يجوز تتبع رخص المذاهب وشذوذ الفقهاء ؛ هذا على فرض أن المبيحين للانتخابات هم من أهل العلم الراسخين في هذا الباب.

قال ابن القيم –رحمه الله تعالى–:

(لا يجوز للمفتي تتبع الحيل المحرمة والمكروهة ولا تتبع الرخص لمن أراد نفعه، فإن

تتبع ذلك فسق وحرم استفتاؤه) [١٨]

فلا يجوز للمسلم أن يتتبع زلات العلماء وأخطاءهم ، فإن فعل ذلك اجتمع فيه الشر كله، ولهذا قال أهل العلم : (ليس كل خلاف يستروح إليه ويعتمد عليه، ومن تتبع ما اختلف فيه العلماء، وأخذ بالرخص من أقاويلهم تزندق أو كاد).

وقال الإمام عبدالله بن أحمد بن حنبل: وسمعت أبي يقول : سمعت يحي القطان يقول : لو أن رجلاً عمل بكل رخصة، بقول أهل الكوفة في النبيذ، وأهل المدينة في السماع، وأهل مكة في المتعة؛ لكان فاسقاً.

قال أحمد : وقال سليمان التيمي : لو أخذت برخصة كل عالم أو زلة كل عالم اجتمع فيك الشر كله." [١٩]

وقال ابن القيم أيضاً : (فَالرَّأْيُ الْبَاطِلُ أَنْوَاعٌ : أَحَدُهَا : الرَّأْيُ الْمُخَالِفُ لِلنَّصِّ ، وَهَذَا مِمَّا يُعْلَمُ بِالِاضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ فَسَادُهُ وَبُطْلَانُهُ، وَلَا تَحِلُّ الْفُتْيَا بِهِ وَلَا الْقَضَاءُ، وَإِنْ وَقَعَ فِيهِ مَنْ وَقَعَ بِنَوْعِ تَأْوِيلٍ وَتَقْلِيدٍ .

النَّوْعُ الثَّانِي : هُوَ الْكَلَامُ فِي الدِّينِ بِالْخَرْصِ وَالظَّنِّ، مَعَ التَّفْرِيطِ وَالتَّقْصِيرِ فِي مَعْرِفَةِ النُّصُوصِ وَفَهْمِهَا وَاسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ مِنْهَا، فَإِنَّ مَنْ جَهِلَهَا وَقَاسَ بِرَأْيِهِ فِيمَا سُئِلَ عَنْهُ بِغَيْرِ عِلْمٍ، بَلْ لِمُجَرَّدِ قَدْرٍ جَامِعٍ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ أَلْحَقَ أَحَدَهُمَا بِالْآخَرِ، أَوْ لِمُجَرَّدِ قَدْرٍ فَارِقٍ يَرَاهُ بَيْنَهُمَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا فِي الْحُكْمِ، مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إلَى النُّصُوصِ وَالْآثَارِ؛ فَقَدْ وَقَعَ فِي الرَّأْيِ الْمَذْمُومِ الْبَاطِلِ).اهـ[٢٠]

---

(١٨)إعلام الموقعين (٤ / ٢٢٢).

(١٩) راجع إغاثة اللهفان (١ / ٢٢٩).

(٢٠) إعلام الموقعين (١/٦٧-٦٩).

وهؤلاء الحزبيون الذين يتمسكون بزلات العلماء هم من أبعد الناس عن اتباع العلماء ، وإنما يفرحون بمثل هذه الزلات ليهاجموا بها أهل السنة ويطعنوا عليهم ، **كما قال الشوكاني** -رحمه الله تعالى-: "وقد جرت قاعدة أهل البدع في سابق الدهر ولاحقه، بأنهم يفرحون بصدور الكلمة الواحدة من عالم من العلماء، ويبالغون في إشهارها وإذاعتها فيما بينهم، ويجعلونها حجة على بدعتهم، ويضربون بها وجه منْ أنكر عليهم."اهـ.

وقال العلامة عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ في "فتح المجيد" عند شرحه لقول الإمام أحمد رحمه الله:" عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحته يذهبون إلى رأي سفيان، والله تعالى يقول : (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) أتدري ما الفتنة ؟ الفتنة الشرك ، لعله إذا رد بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيهلك" **قال :**

"فالواجب على كل مكلف إذا بلغه الدليل من كتاب الله وسنة رسولهﷺ ، وفهم معنى ذلك: أن ينتهي إليه ويعمل به، وإن خالفه من خالفه، كما قال تعالى: (اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُون)، وقال تعالى: (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ)، وقد تقدم حكاية الإجماع على ذلك، وبيان أن المقلد ليس من أهل العلم ، وقد حكى أبو عمر بن عبد البر وغيره الإجماع على ذلك ، ولا يخالف في ذلك إلا جهال المقلدة لجهلهم بالكتاب والسنة ورغبتهم عنهما ، وهؤلاء وإن ظنوا أنهم اتبعوا الأئمة ، فإنهم في الحقيقة قد خالفوهم ، واتبعوا غير سبيلهم..."

إلى أن قال:" وهذا يشبه ما وقع من أهل الكتاب الذين قال الله فيهم: (اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ)"اهـ.

تنبيه:

كيفية تولي الحكم في الإسلام:

١-اجتماع أهل الحل والعقد من أهل العلم والدين والشوكة على تولية الإمام بالشورى فيما بينهم، كما حدث في خلافة أبي بكر وفي خلافة عثمان رضي الله عنهما.

٢-العهد من الخليفة أو الحاكم السابق كما عهد أبوبكر إلى عمر رضي الله عنهما .

٣-أن يتسلط الحاكم على الناس بسيفه؛ فيقهرهم على طاعته حتى يستتب له الأمر؛ فيجب السمع والطاعة له - طالما ثبت إسلامه - حقناً لدماء المسلمين، وحفاظاً على ألفتهم واجتماعهم، وإن كانت هذه الطريقة مخالفة للشرع؛ إذ يحرم كما هو معلوم إراقة الدماء المعصومة، قال الله تعالى:" قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ"،وقال:"وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا"

فإذا تمكن هذا الحاكم (المسلم طبعاً إذ لا ولاية لكافر على مسلم) واستقر له الأمر؛ فيجب على المسلمين أن يسمعوا له ويطيعوا، وألا ينازعوه في سلطانه، حقنا لدمائهم، كما جرى مع عبد الملك بن مروان، ودولة بني العباس، وغيرهم، فإنهم قد أخذوا الخلافة بقوة السيف، وأجمع أهل العلم من الصحابة، ومن بعدهم على وجوب السمع والطاعة لهم، وحرمة الخروج عليهم .

قال الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل– رحمه الله – في أصول السنة:

"والسمع والطاعة للأئمة وأمير المؤمنين البر والفاجر، ومن ولي الخلافة، واجتمع الناس عليه ورضوا به ، ومن عَلِيَهُم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين . ... ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين ، وقد كانوا اجتمعوا عليه، وأقروا له بالخلافة بأي وجه كان بالرضا أو بالغلبة ؛ فقد شق هذا الخارج عصا المسلمين ، وخالف الآثار عن رسول اللهﷺ؛ فإن مات الخارج عليه مات ميتة جاهلية، ولا يحل قتال السلطان، ولا الخروج عليه لأحد من الناس؛ فمن فعل ذلك فهو مبتدع على غير السنة والطريق."اهـ

شبهات وردود

ومن ضمن شبهات الحزبيين ، قولهم: " نحن نعلم أن الدخول في الانتخابات محرم، وفيه مفاسد كثيرة؛ لكننا نشارك فيها من باب ارتكاب أخف الضررين حتى لا يدخل النصارى والعلمانيون الذين يحاربون شرع الله تعالى، ويصدون الناس عن الدين، وينشرون الضلال بين المسلمين؛ فيكون دخولنا في الانتخابات تقليلاً للشر، ودفعاً للضرر الأكبر، ومن المعلوم أن المفسدة إذا كانت أقل من المصلحة جاز الفعل، والشريعة تقوم على مصلحة الناس، وإذا لم ندخل سيتولى النصارى والعلمانيون إدارة البلاد وحكمها، ويحاربون أهل التدين؛ من أجل ذلك نحن ندخل في الانتخابات، ونؤسس الأحزاب....و..و..إلخ."

والجواب عن هذه الشبهة من وجوه:

أولاً: أي مصلحة تعدل ما ذكرناه من المفاسد الكبيرة الظاهرة؟ وهل هناك ضرر أعظم من نشر الكفر وإقراره في ديار المسلمين؟، فالديمقراطية دين يخالف دين الإسلام ويهدمه؛ فكيف يقال إن نشر الكفر ومحاربة الإسلام يمكن أن يكون سبباً في تطبيق الإسلام أو نصرته؟؟، وأي مصلحة في نشر الكفر ومحاربة الشرع؟؟

ثانياً: تقدير المصالح والمفاسد مردُّه إلى الشرع، وليس إلى أهواء الناس وشهواتهم؛ فكل مصلحة شهد الشرع باعتبارها اعتبرناها، وكل مصلحة أهدرها الشرع فيجب إهدارها وإلغاؤها، ومن المعلوم أن كل مبتدع يزعم أن فعله فيه مصلحة يسعى لتحقيقها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله-:

"والضابط في هذا، والله أعلم أن يقال : إن الناس لا يُحدثون شيئاً إلا لأنهم يرونه مصلحة؛ إذ لو اعتقدوه مفسدة لم يحدثوه، فإنه لا يدعو إليه عقل ولا دين؛ فما رآه الناس مصلحة نُظر في السبب المحوج إليه؛فإن كان السبب المحوج إليه أمراً حدث بعد النبي ﷺ من غير تفريط منا، فهنا قد يجوز إحداث ما تدعو الحاجة إليه، وكذلك إن "كان المقتضي لفعله قائماً على عهد رسول الله ﷺ، لكن تركه النبي ﷺ لمعارض زال بموته، وأما ما لم يحدث سبب يحوج إليه أو كان السبب المحوج إليه بعض ذنوب العباد ، فهنا لا يجوز الإحداث ، فكل أمر يكون المقتضي لفعله على عهد رسول الله ﷺ موجوداً ، لو كان مصلحة ولم يفعل ، يعلم أنه ليس بمصلحة، وأما ما حدث المقتضي له بعد موته من غير معصية الخالق فقد يكون مصلحة."اهـ(٢١)

وقال أيضاً:" اعتبار مقادير المصالح والمفاسد هو بميزان الشريعة ، فمتى قدر الإنسان على اتباع النصوص لم يعدل عنها ، وإلا اجتهد برأيه لمعرفة الأشباه والنظائر، وقلَّ أن تُعوِز النصوص من يكون خبيراً بها وبدلالتها على الأحكام." (٢٢)

وقال وهو يبين أنه إذا وُجد الدليل الظاهر على التحريم لم يعارض الدليل بالمصلحة، وإن كانت في نظر البعض راجحة صحيحة، ولا يكون هذا الاعتبار صحيحاً بل تكون المصلحة موهومة :

"والشرائع جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها؛ فهي تأمر بما تترجح مصلحته، وإن كان فيه مفسدة مرجوحة كالجهاد، وتنهى عما ترجحت

(٢١) اقتضاء الصراط المستقيم(٥٧/٢)

(٢٢) الاستقامة(٤٢٢/١)

مفسدته، وإن كان فيه مصلحة مرجوحة كتناول المحرمات من الخمر وغيره، ولهذا أمر تعالى أن نأخذ بأحسن ما أنزل إلينا من ربنا؛ فالأحسن إما واجب وإما مستحب، قال تعالى:" فخذها بقوة وأمر قومك يأخذوا بأحسنها"، وقال :" اتبعوا أحسن ما أنزل إليكم من ربكم "؛ فأمر باتباع الأحسن والأخذ به." (٢٣)

وقال :" والعمل إذ اشتمل على مصلحة ومفسدة؛ فإن الشارع حكيم؛ فإن غلبت مصلحته على مفسدته شرعه، وإن غلبت مفسدته على مصلحته لم يشرعه؛ بل نهى عنه كما قال تعالى: {كُتِبَ عَلَيْكُمُ القِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ وَعَسَى أنْ تَكْرَهوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ واللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لا تَعْلَمونَ} ، وقال تعالى: {يَسْألونَكَ عَنِ الخَمْرِ وَالمَيْسِرِ قُلْ فيهِما إثْمٌ كَبيرٌ وَمَنافِعُ للنَّاسِ وإثْمُهُما أكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِما}، ولهذا حرمهما الله تعالى بعد ذلك.

وهكذا ما يراه الناس من الأعمال مقرباً إلى الله، ولم يشرعه الله ورسوله؛ فإنه لا بد أن يكون ضرره أعظم من نفعه، وإلا؛ فلو كان نفعه أعظم غالباً على ضرره لم يهمله الشارع، فإنه - صلى الله عليه وسلم - حكيم، لا يهمل مصالح الدين ولا يفوت المؤمنين ما يقربهم إلى رب العالمين"اهـ. (٢٤)

ثالثاً: أين الضرورة التي يزعمها هؤلاء المتصارعون على المناصب والكراسي ؟؟

ومن المعلوم أن الله أمرنا بالتعاون على البر والتقوى، ونهانا عن التعاون على الإثم والعدوان، وقد أمر النبي ﷺ باعتزال الفرق كلها عند فساد الزمان، وعدم وجود إمام للمسلمين؛ فقال كما في حديث حذيفة :" فما تأمرني إن أدركني ذلك ؟

---

(٢٣)الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح(١٧/٦)

(٢٤)مجموع الفتاوى(٦٢٣/١١)

قال تلزم جماعة المسلمين وإمامهم، قال : فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام ؟، قال فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو أن تعض على أصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك "، **والمراد**: النهي عن اتباع أحد في الفرقة، وإنما على المسلم أن يعمل بما يعلم من دين الله، وأن يأخذ بما كان يعرفه قبل وقوع التحزب والافتراق والفتن، وألا يشارك هؤلاء المتحزبين في ضلالهم وتحزبهم.

وقد ورد ذلك الأمر النبوي في حديث أبي ثعلبة الخشنيﷺ أن النبيﷺ قال:" ائتمروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر حتى إذا رأيت شحاً مطاعاً وهوىً متبعاً ودنيا مؤثرةً وإعجاب كل ذي رأي برأيه، فعليك (يعني بنفسك)، ودع عنك العوام؛ فإن من ورائكم أيام الصبر؛ الصبر فيه مثل قبض على الجمر، للعامل فيهم مثل أجر خمسين رجلاً يعملون مثل عمله ، قيل يا رسول الله أجر خمسين منهم؟، قال: أجر خمسين منكم."

وفي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال: كيف بكم وبزمان أو يوشك أن يأتي زمان يغربل الناس فيه غربلة، تبقى حثالة من الناس قد مرجت عهودهم وأماناتهم واختلفوا فكانوا هكذا، وشبك بين أصابعه؟؟ فقالوا: وكيف بنا يا رسول الله؟؟، قال: تأخذون ما تعرفون وتذرون ما تنكرون، وتقبلون على أمر خاصتكم، وتذرون أمر عامتكم."

وعنه ﷺ قال:" بينما نحن حول رسول الله ﷺ إذ ذكر الفتنة، فقال: إذا رأيتم الناس قد مرجت عهودهم، وخفت أماناتهم، وكانوا هكذا، وشبك بين أصابعه، قال: فقمت إليه، فقلت: كيف أفعل عند ذلك جعلني الله فداك؟، قال: الزم بيتك، واملك عليك لسانك، وخذ بما تعرف، ودع ما تنكر، وعليك بأمر خاصة نفسك، ودع عنك أمر العامة."

فأين الضرورة التي يزعمونها ويهوّلون بها، وقد جاءنا الأمر النبوي باعتزال هذه الفرق المتصارعة على الرياسة، وليس على إقامة الدين؟؟ إلا إذا كانت الضرورة عند هؤلاء هي الصعود على رقاب الناس، وأكل أموالهم بالباطل، والرياسة عليهم، وكل ذلك باسم الدين، ومراعاة المصالح، ودرء المفاسد و.....و...و...وغير ذلك من القواعد الشرعية الصحيحة التي يتكلمون بها لإسكات المصلحين، وذَرِّ الرماد في عيون الجهال لينشروا ضلالهم وانحرافهم؟؟

أليس من الأولى بل من الأوجب جمع الناس على الكتاب والسنة، ومقاطعة هذه الضلالات والانحرافات، ودعوة الناس إلى العلم النافع والعمل الصالح، وعدم التجارة، وتحقيق الأطماع، والمصالح تحت ستار الدين؟؟

رابعاً: قد ذكرت فيما سبق جملة من المفاسد المترتبة على الانتخابات والديمقراطية والأحزاب؛ فأي مصلحة يمكن أن تزيد أهميتها على تلك المفاسد؟

ومن المعلوم أن هذه المفاسد متحققة في الواقع بلا أدنى جدال، وأما المصلحة التي يزعمها هؤلاء فهي مصلحة موهومة؛ إذ يمكن أن يصل إلى الحكم بسبب الانتخابات نصراني أو علماني أو شيوعي كما يمكن أن يصل هؤلاء الحزبيون الإسلاميون، فكل هذه أمور محتملة لا يجزم أحدٌ بشيء من النتائج إلا بعد الخوض في الانتخابات؛ فكيف يقال، والحالة هكذا، إن جلب هذه المصلحة الموهومة – أو بالأحرى إن الجري وراء هذه المصلحة الموهومة – مقدم على درء المفاسد الكثيرة الظاهرة المتحققة؟؟، ومن المقرر عند أهل العلم أن "درء المفسدة (لاسيما المتحققة فعلاً!!) مقدم على جلب المصلحة (خصوصاً إذا كانت محتملة!!)

فكيف تقرّون بوجود هذه المفاسد العظيمة في الانتخابات – وما لم يذكر كثير–، مما قد لا يجتمع في غيرها من الضلالات، ثم تجيزونها لضرورة وهمية!!!

خامساً: هؤلاء الحزبيون يصرحون أنهم يسعون لجمع كلمة المسلمين عن طريق دخول البرلمان والانتخابات وتكوين الأحزاب ، وهذه الضلالات وغيرها هي السبب في تفريق المسلمين إلى أحزاب يعادي بعضهم بعضاً ويحارب بعضهم بعضاً؛ فكيف يمكن جمع المسلمين بهذه الطرق المتناقضة المنحرفة التي تفرق ولاتجمع ؟ وصدق القائل :

ومكلف الأشياء ضد طباعها ... متطلب في الماء جذوة نار

فما دخلت الديمقراطية الغربية على أمة إلا أفسدتها، ونشرت بين أفرادها العصبية والتحزب والعداوة والبغضاء، وإحياء العصبيات الجاهلية، والنعرات القومية، والنزاعات القبلية، والواقع خير شاهد على ذلك؛ فأما هؤلاء الحزبيون فلا يرون إلا ما يوافق أهواءهم وشهواتهم.

وقد بيَّن ربنا جل وعلا طريق الاجتماع والمودة، فقال ممتناً على الصحابة ﷺ :

"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ، وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ، وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ، وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ."

قال السعدي في تفسيره:

" هذا أمر من الله لعباده المؤمنين أن يتقوه حق تقواه، وأن يستمروا على ذلك، ويثبتوا عليه، ويستقيموا إلى الممات، فإن من عاش على شيء مات عليه، فمن كان في حال صحته ونشاطه وإمكانه مداوماً لتقوى ربه وطاعته، منيباً إليه على

الدوام، ثبّته الله عند موته ورزقه حسن الخاتمة، وتقوى الله حق تقواه كما قال ابن مسعود: وهو أن يُطاع فلا يُعصى، ويُذكر فلا يُنسى، ويُشكر فلا يُكفر، وهذه الآية بيان لما يستحقه تعالى من التقوى، وأما ما يجب على العبد منها، فكما قال تعالى: { فاتقوا الله ما استطعتم } وتفاصيل التقوى المتعلقة بالقلب والجوارح كثيرة جداً، يجمعها فعل ما أمر الله به وترك كل ما نهى الله عنه، ثم أمرهم تعالى بما يعينهم على التقوى، وهو الاجتماع والاعتصام بدين الله، وكون دعوى المؤمنين واحدة مؤتلفين غير مختلفين، فإن في اجتماع المسلمين على دينهم، وائتلاف قلوبهم يصلح دينهم وتصلح دنياهم وبالاجتماع يتمكنون من كل أمر من الأمور، ويحصل لهم من المصالح التي تتوقف على الائتلاف ما لا يمكن عدها، من التعاون على البر والتقوى، **كما أن بالافتراق والتعادي يختل نظامهم، وتنقطع روابطهم، ويصير كل واحد يعمل ويسعى في شهوة نفسه، ولو أدى إلى الضرر العام،** ثم ذكرهم تعالى نعمته وأمرهم بذكرها فقال: { واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء } يقتل بعضكم بعضاً، ويأخذ بعضكم مال بعض، حتى إن القبيلة يعادي بعضهم بعضاً، وأهل البلد الواحد يقع بينهم التعادي والاقتتال، وكانوا في شر عظيم، وهذه حالة العرب قبل بعثة النبي ﷺ فلما بعثه الله وآمنوا به، واجتمعوا على الإسلام، وتآلفت قلوبهم على الإيمان كانوا كالشخص الواحد، من تآلف قلوبهم وموالاة بعضهم لبعض، ولهذا قال: { فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار } أي: قد استحقيتم النار، ولم يبق بينكم وبينها إلا أن تموتوا فتدخلوها { فأنقذكم منها } بما مَنَّ عليكم من الإيمان بمحمد صلى الله عليه وسلم { كذلك يبين الله لكم آياته } أي: يوضحها ويفسرها، ويبين لكم الحق من الباطل، والهدى من الضلال { لعلكم تهتدون } بمعرفة الحق والعمل به،

وفي هذه الآية ما يدل على أن الله يحب من عباده أن يذكروا نعمته بقلوبهم وألسنتهم ليزدادوا شكراً له ومحبة، وليزيدهم من فضله وإحسانه، وإن من أعظم ما يذكر من نعمه نعمة الهداية إلى الإسلام، واتباع الرسول صلى الله عليه وسلم واجتماع كلمة المسلمين وعدم تفرقها."اهـ

فهذه هي طريق الاجتماع والمودة، وليست الديمقراطية الغربية الطاغوتية التي تفرق ولا تجمع وتهدم ولا تبني !!

سادساً: إن أصحاب الديمقراطية لا يقبلون أن يشاركهم أحد إلا إذا أيَّد واعترف بالمبادئ العلمانية من تكوين الأحزاب، ودخول الانتخابات وإقرار الدستور الوضعي والمواطنة وحرية الرأي و....إلى آخر هذه الضلالات والأهواء؛ فكيف يمكن تطبيق الدين بهذه الطرق التي تحارب الدين، وتهدم أصوله وقواعده؟؟

ومن أكبر الأدلة على ذلك ما صدر مؤخراً في مرسوم للمجلس العسكري في مصر (السبت ١٥/١٠/٢٠١١م): "تُحظر الدعاية الانتخابية القائمة على استخدام الشعارات الدينية أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل، ومن يخالف ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وغرامة".

فهل يريد العلمانيون من الإسلاميين إلا مشاركتهم في الكفر والضلال فحسب؟؟ وكيف يقال بعد هذا البيان إن خوض الانتخابات وسيلة للإصلاح؟؟

ومن المعلوم أن هؤلاء الحزبيين لو وصلوا إلى المجالس التشريعية الطاغوتية؛ فلن يستطيعوا أن يغيروا شيئاً، وإنما سيضيعون أنفسهم، ويلبسون على جهال المسلمين، والسبب أنهم وصلوا إلى هذه المجالس بقوة الدستور والقانون، وبقاؤهم فيها مرهون بالتزامهم بالدستور والقانون الذي وصلوا به، وفي حالة مخالفتهم لذلك سيتم إيقافهم وطردهم من المجلس (الموقر!!)، والدولة القادمة (العلمانية) دولة مؤسسات

وليست دولة سيادية ولو للرئيس!! [٢٥] فهؤلاء في الحقيقة طلاب سلطة ورياسة، وليسوا طلاب دين، فمن أراد تطبيق الشرع، فليسلك طريقه، وليتبع ما ورد فيه، وأما اتباع البدع فضلاً عن الكفر؛ فلا يؤدي إلا إلى مزيد من الانحراف والضياع وتطويل الطريق على المصلحين في رد باطل هؤلاء وبيان انحرافهم!!

سابعاً: نقول لأصحاب الانتخابات إن لم تقتنعوا بالأدلة الشرعية،والمفاسد الكثيرة المذكورة؛ فتأملوا في واقع البلاد الإسلامية التي تبنت المنهج العلماني، وشارك فيها إخوانكم الإسلاميون في الانتخابات والأحزاب، ما حال هذه البلاد اليوم ؟؟وهل تم تطبيق الشريعة فيها ؟ أم أن الإسلاميين فيها قد أصبحوا لعبة في أيدي العلمانيين وأذنابهم ؟؟وهل أدت الديمقراطية الغربية إلا إلى مزيد من الانحراف والتمزق والبعد عن الدين ومحاربة المصلحين باسم الدين ؟؟

فليتأمل كل عاقل في أحوال الجزائر، وما جرى مع جبهة الإنقاذ الإخوانية، وكذلك ما جرى في تركيا بعد نجاح الإخوان (حزب العدالة بقيادة رجب طيب أردوغان)؛ هل تحولت تركيا إلى بلد إسلامية تحكم بشرع الله أم بقيت على العلمانية، ولكن تحت حكم وقيادة الإخوان؟؟، وكذلك ما جرى في السودان من ضياع الدين وتقسيم البلاد!!؛ فلا بقيت وحدة الدين ولا وحدة الأرض!! ، وهذا كله نتيجة مخالفة أوامر الله ورسوله، واتباع طرائق المشركين!!

---

(٢٥) ومن المعلوم أن تأسيس الأحزاب لا يقوم على أساس ديني كما تنص عليه قوانين تنظيم الأحزاب السياسية في جميع دول العالم الإسلامي التي تتبنى النظام الديموقراطي العلماني، وفي قانون الأحزاب المعدل أخيراً في مصر :" يمنع تأسيس أي حزب سياسي على أساس ديني أو طائفي أو مذهبي .. إلخ"، وإنما يصير الولاء والبراء على الدستور الوضعي العلماني !!فكيف يتم تطبيق الشريعة عن طريق الكفر والردة يا فقهاء الواقع؟؟

فما دخلت الديمقراطية والأحزاب على بلد إلا أُصيب أهلها بالتمزق والضياع وانتشرت البغضاء بينهم، فهي دعوة جاهلية منتنة، يظهر فيها أهل الباطل على أهل الحق، والجميع يعلم كثرة المفسدين، وقلة الصالحين المصلحين، والعبرة في النظام الديمقراطي بالأغلبية الغوغائية!!

فليتق الله هؤلاء الحزبيون الذين يسعون لنشر الضلال ومناهج الكفار والترسيخ لها في بلاد المسلمين، وإقرارها بالحجج الواهية، والقواعد الباطلة التي يذكرونها ويخادعون بها البسطاء من المسلمين.

وأما في مصر نرى حزب الحرية والعدالة الإخواني؛ ومن نظر في مبادئه يتبين منها بوضوح بُعده عن أحكام وعقائد الإسلام، وأن هذا الحزب ما هو إلا داعية من دعاة الديمقراطية الغربية، ولا يدعو إلى تطبيق أحكام الإسلام؛ **فرؤية الحزب كما نشرها :**

١ – مبادىء الشريعة الإسلامية تدعو إلى الوحدة الوطنية وحرية الاعتقاد والعبادة، وتضمن حق غير المسلمين في التحاكم إلى شريعتهم في أمورهم الخاصة، وتؤكد على التساوي بين الناس في الحقوق والواجبات ، وتؤكد على احترام حقوق الإنسان وعلى الشورى (الديمقراطية) في اختيار الحاكم ونواب الشعب ومراقبتهم ومحاسبتهم وتؤكد على مدنية الدولة."

قلت : أما الوحدة الوطنية وحرية الاعتقاد؛ فهي دعوة إلحادية ماسونية يريد الغرب منها زعزعة الإسلام في نفوس أبنائه، ونشر الكفر بينهم؛ فالوحدة الوطنية عندهم هي المساواة بين المسلم والكافر في كافة الحقوق والواجبات ،والتسوية بين الإسلام وملل الكفر لأنها عندهم أديان يجب احترامها وعدم المساس بها أو الحكم عليها بالبطلان والضلال، أو الحكم على أصحابها بالكفر والخلود في النار أو بالدعوة إلى

فرض الجزية عليهم وإلزامهم بالذل والصغار، ومن فعل ذلك؛ فقد خالف نص الدستور باحترام حق المواطنة، وخالف الديمقراطية ؛فيستحق العقوبة على تلك الجريمة.

وقد قرر ربنا جل وعلا بطلان سائر الأديان، وأنه لايقبل منها إلا الإسلام ،فقال:"إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ"، وقال:" وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ".

وأما ما يسمونه بحق المواطنة فمعناه الأخوة بين المسلمين، وغيرهم من أهل الكفر، وقد قطع الله جل وعلا صلة الأخوة بين المسلمين، وغيرهم من أهل الكفر، وأثبت الأخوة الإيمانية، وحصرها بين المسلمين فحسب، فقال في كتابه:" إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ"، وأما موالاة الكفار وتسويتهم بالمسلمين ؛فقد حرمها رب العالمين، وكفَّر أصحابها، فقال:" أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ،مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ، أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ ، إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ"،وقال:" لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ"، وقال:" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ"، والآيات في هذا المعنى كثيرة.

٢ – **مبدأ المواطنة**، وتعني المساواة بين جميع المواطنين دون النظر إلى أديانهم أو أجناسهم، وعدم التمييز بين المواطنين في الحقوق والواجبات على أساس الدين أو الجنس أو اللون بإتاحة الفرص أمامهم في التعبير عن الرأي، والترشح، وتولي الوظائف.... ، وأن تحقيق العدل والمساواة هو الهدف النهائي للديموقراطية في النظام السياسي الذي نطالب به!! ...إلخ.

ولقد طبق الحزب هذه المبادئ العلمانية فاختار **المفكر النصراني رفيق حبيب نائباً لرئيس حزب الحرية والعدالة الإخواني**، وهذا بخلاف الأعضاء والمؤسسين من النصارى؛ فهل هذا الحزب هو الذي يدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية؟؟لا شك أنها شريعة النصارى (الديمقراطية الغربية)!!

٣– **التعددية الحزبية**، والانتخابات الحرة، والدستور الوضعي، والتداول السلمي للسلطة ...إلخ

٤– **السياحة مصدر شديد الأهمية للعملات الأجنبية**، ومكون أساسي من مكونات الدخل القومي، وركيزة لخلق آلاف الفرص للعمالة.

٥– **الموسيقى، والغناء أدوات تعبير**، وشحذ للهمم، وأدوات إمتاع، وترويح للنفوس.

٦– **ضمان الحرية لجميع المواطنين في الاعتقاد** ...إلخ.

<u>وعلى نفس المنهج العلماني يسير حزب النور الإسلامي (طبعاً)؛ فهو يدعو إلى:</u>

١ –تحقيق الديمقراطية يكون في إطار الشريعة الإسلامية، وذلك بضرورة ممارسة الشعب حقه في حرية تكوين أحزاب سياسية وكفالة حرية الأحزاب في ممارسة نشاطها في ضوء الالتزام بالدستور وثوابت الأمة.

قلت: تأمل هذا الخلط المقصود بين الديمقراطية الغربية الكافرة وبين الإسلام ، فهل يمكن تطبيق أحكام الكفر في إطار الإسلام ؟؟وهل يقول بهذا عاقل يفهم ما يقول؟؟

٢–**الشعب مصدر جميع السلطات التشريعية** والقضائية والتنفيذية، وله الأحقية في تقرير الأسس والمبادئ التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة ، وعليه **فيجب اعتماد الانتخاب وسيلة لاختيار الممثلين عن الشعب .**

قلت : وأين شرع الله جل وعلا عندكم؟؟، وهل يجوز هذا، ورب العالمين جل وعلا يقول:" إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ"،ويقول:" أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ"،ويقول:" اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ"فهذا في حق النصارى؛ وقد اتخذوا الأحبار والرهبان أرباباً، أما الديمقراطيون وأصحاب الأحزاب، فقد اتخذوا جهال الناس وغوغاءهم أرباباً!!!

ومن المعلوم أنه لابد من مشاركة النصارى والمرأة في جميع هذه الأحزاب العلمانية كما ينص عليه الدستور الوضعي ؛ فضاع هؤلاء الحزبيون وخالفوا كتاب الله وسنة رسولهﷺ ونبذوا أحكام الشرع وراء ظهورهم جرياً وراء المناصب والرياسة، والعجيب – وليس في السياسة العلمانية شيء عجيب– أنهم يجمعون أصوات البسطاء من الناس باسم الإسلام والسعي لتطبيق الشريعة الإسلامية، ويناصرهم، ويثني على انحرافهم أئمة الضلال من مشايخهم الذين يدافعون عن الحزبية الباطلة، ويروجون لها بين المسلمين!!

ثامناً: قولهم (إذا لم ندخل في المجالس التشريعية فسيدخل فيها النصارى والعلمانيون)

والجواب :إن هذه الحجة الواهية هي نفس حجة الإخوان قديماً، وقد كان هؤلاء الحزبيون (السلفيون الديمقراطيون) ينكرون عليهم أشد الإنكار، ويبينون فساد منهجهم ؛ فما بالهم اليوم يسلكون نفس الطريق، ويرددون نفس الشبهة؟؟ (تشابهت قلوبهم)

وهذه الشبهة الفاسدة مردودة بالكتاب والسنة؛ فمن الكتاب :

قوله تعالى:" وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ"

وقوله:" إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ"

وقوله:" ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ، إِنَّهُمْ لَنْ يُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ ، هَذَا بَصَائِرُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ "

قال السعدي:" أي: ثم شرعنا لك شريعة كاملة تدعو إلى كل خير وتنهى عن كل شر من أمرنا الشرعي { فَاتَّبِعْهَا } فإن في اتباعها السعادة الأبدية والصلاح والفلاح، { وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ } أي: الذين تكون أهويتهم غير تابعة للعلم ولا ماشية خلفه، وهم كل من خالف شريعة الرسول ﷺ هواه وإرادته فإنه من أهواء الذين لا يعلمون.

{ إِنَّهُمْ لَنْ يُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا } أي: لا ينفعونك عند الله فيحصلوا لك الخير ويدفعوا عنك الشر إن اتبعتهم على أهوائهم، ولا تصلح أن توافقهم وتواليهم

فإنك وإياهم متباينون، وبعضهم ولي لبعض { واللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ } يخرجهم من الظلمات إلى النور بسبب تقواهم وعملهم بطاعته."

وقوله تعالى:" وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ"

وقوله:"وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَمَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ"

ومن السنة: النهي عن التشبه بالكافرين ومتابعتهم في العقائد والأعمال والدعوة؛ ففي الحديث "ومن تشبه بقوم فهو منهم"، وقد عرض المشركون على النبيﷺ الملك والمال والرياسة ليترك سب آلهتهم وعيبها، فأبى ذلك ﷺولم يشاركهم في حكم مكة!!، ولم يجتمع معهم في دار الندوة، ولم يقل إذا تركت الدخول معهم سيدخل الكفار، ويتسلطون على رقاب المسلمين!!؛ فيردوهم عن دينهم – وهذا هو الواقع –، ومع ذلك كله لم يدخل مع المشركين، ولم يشارك معهم في الملك؛ إذ هم يطلبون منه أن يوافقهم على الباطل، ويقرهم على الكفر والضلال، ويترك الحق أو يلتقي معهم في منتصف الطريق كما يفعل الحزبيون اليوم مع العلمانيين!! ؛ وإنما دعا ﷺ إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، وعلم الناس ورباهم على شرع الله، ونابذ الكفار حتى نصره الله جل وعلا باتباعه لأمره سبحانه ؛ فلنا فيهﷺ أسوة حسنة، وأما أصحاب البرلمان؛ فلهم في الكفار الغربيين أسوة لكن ليست حسنة!!!

قوله تعالى:" وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ"

قال الحافظ ابن كثير :" يقول تعالى: كما أنعمنا عليك وأعطيناك الشرع المستقيم والخلق العظيم { فَلا تُطِعِ الْمُكَذِّبِينَ } { وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ } قال ابن عباس: لو تُرَخِّص لهم فَيُرَخِّصون، وقال مجاهد: ودوا لو تركن إلى آلهتهم وتترك ما أنت عليه من الحق."

وقال ابن الجوزي في زاد المسير:" قوله تعالى : { فلا تطع المكذبين } وذلك أن رؤساء أهل مكة دَعَوْه إلى دين آبائه ، فنهاه الله أن يطيعهم { وَدُّوا لو تُدْهِنُ فيُدْهنون }، فيه سبعة أقوال:

أحدها : لو تُرخِّص فيُرَخِّصون ، قاله ابن عباس .

والثاني : لو تُصَانِعُهم في دِينك فَيُصانِعون في دينهم ، قاله الحسن .

والثالث : لو تكفر فيكفرون ، قاله عطية ، والضحاك ، ومقاتل .

والرابع : لو تَلِينُ فيلينون لك ، قاله ابن السائب .

والخامس : لو تنافق وتُرَائي فيُنَافقون ويراؤون ، قاله زيد بن أسلم .

والسادس : ودُّوا لو تداهن في دينك فيداهنون في أديانهم، وكانوا أرادوه على أن يعبد آلهتهم مُدَّة ، ويعبدوا الله مدة ، قاله ابن قتيبة، وقال أبو عبيدة : هو من المداهنة.

والسابع : لو تُقَارِبُهم فيُقَارِبُونك ، قاله ابن كيسان."

وقال السعدي:" يقول الله تعالى، لنبيه ﷺ: { فَلا تُطِعِ الْمُكَذِّبِينَ } الذين كذبوك وعاندوا الحق، فإنهم ليسوا أهلاً لأن يُطاعوا، لأنهم لا يأمرون إلا بما يوافق أهواءهم، وهم لا يريدون إلا الباطل، فالمطيع لهم مقدم على ما يضره، وهذا عام في كل مكذب، وفي كل طاعة ناشئة عن التكذيب، وإن كان السياق في شيء خاص، وهو أن المشركين طلبوا من النبي ﷺ، أن يسكت عن عيب آلهتهم ودينهم،

ويسكتوا عنه، ولهذا قال: { وَدُّوا } أي: المشركون { لَوْ تُدْهِنُ } أي: توافقهم على بعض ما هم عليه، إما بالقول أو الفعل أو بالسكوت عما يتعين الكلام فيه، { فَيُدْهِنُونَ } ولكن اصدع بأمر الله، وأظهر دين الإسلام، فإن تمام إظهاره، بنقض ما يضاده، وعيب ما يناقضه."

ثانياً: نقول لهم: لا زالت مصر، وغيرها من بلاد المسلمين منذ زمن بعيد، وهي تُحكم بالسياسات الفاسدة الجاهلية من علمانية وشيوعية ورأسمالية...، ومع ذلك لا يزال الدين ظاهراً بل ويحصل له ازدهار، ولايستطيع أحد بفضل الله جل وعلا أن يعطل الدعوة إلى الله أبداً، وهذا أمر معلوم، وواقع مشاهد في سائر العصور السابقة تحت حكم أئمة الجور والكفر، وهذا دين الله الذي تكفل بحفظه، وحمايته كما أخبر سبحانه :" إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ"، والواجب على الدعاة أن يستقيموا على طريق الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح، وألا يسيروا على الطرق والوسائل المحرمة، وألايبحثوا عن أنصاف الحلول مع العلمانيين والنصارى والأحزاب المنحرفة، فإن الانحراف الأكبر لا يأتي إلا من جهة الدعاة الذين؛ إما يبحثون عن السلطة والرياسة كالإخوان؛ وإما يجهلون منهج السلف؛ فيضيعون الأحكام الشرعية بجهلهم، وطلبهم للتصدر كالحزبيين (السلفيين) المتصدرين على الفضائيات.

فما أحوج الناس اليوم إلى تعلم الدين وفهمه بعيداً عن هذا الانحراف ثم تطبيقه والعمل بأحكامه بدلاً من الزج بهم في الحزبية البغيضة التي تفسد ولا تصلح وتمزق ولا تجمع، وليس معنى ذلك أننا لا نريد تطبيق الشريعة، وإنما نقول : لابد فيمن يريد تطبيق الشرع أن يسلك وسائل الشرع؛ فيبدأ كما بدأ الأنبياء، ولا يبتدع في

الشرع ما ليس منه، فلا يُنصر الدين إلا بتعلمه أولاً ثم العمل به وتعليمه للناس؛ أما اتباع الوسائل العلمانية، فهو طريق طويل لمزيد من الانحراف والضلال.

وقد يقول قائل من الحزبيين :أنتم تريدون تطبيق الشريعة بدون سلوك طريق الأحزاب ولا الانتخابات ؛ فهل تظنون أن الناس يتركون الأمور لكم، ويأتون إلى بيوتكم لتتولوا حكم البلاد.........."

والجواب: أن نقول: نحن مأمورون بالاستقامة على الشرع، وليس علينا تحصيل النتائج، فهي بيد الله جل وعلا،كما قال سبحانه لنبيه ﷺ:" فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ"، **هذا أولاً**.

ثانياً: لم يبدأ النبي ﷺ بهذه الوسائل المبتدعة، ولا بما شاكلها من مصارعة الأنظمة الفاسدة في عصره، ولم يلتق معهم في منتصف الطريق كما تفعلون اليوم، إنما بدأ بالدعوة إلى الله حتى أنشأ مجتمعاً يتدين بتطبيق الشرع، ويرضى بحكم الله ورسوله، ولم يفرض الشرع على الناس بقوة السيف فضلاً عن قوة الدستور والقانون!! فهل نترك سنة النبي ﷺ ونتبع سنة المشركين التي تنشرونها في المسلمين اليوم"الديمقراطية ،الأحزاب ، الانتخابات........؟؟

وسئل الشيخ مقبل الوادعي- رحمه الله-:" كيف نستطيع أن نُكَوِّن حكومة إسلامية إذا لم نرد الكراسي ونتركها للشيوعيين؟

فأجاب: إذا كانت الكراسي تحكّم الكتاب والسنة فذاك، أما أن ندخل في المناصب على أنصاف حلول فهذا لا يجوز، فنغض الطرف، ونرحب بالديمقراطية، واحترام الرأي والرأي الآخر، والقوانين الوضعية نقضي بها إذا كنا قضاة، فهذا لا يجوز.

أما إذا كنا نحكم بالكتاب والسنة ونمكّن فذاك، وأما أن يطلب منا أن نحكم بالقوانين الوضعية؛ فالله عز وجل يقول: {أفحكم الجاهليّة يبغون ومن أحسن من الله حكمًا لقوم يوقنون}، ويقول: {ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون}.

السؤال:إذا كنتم تحذرون من المشاركة في الانتخابات؛ فكيف يصل المسلمون إلى الحكم وتحكيم الشريعة؟

فأجاب:الذي يظن أنه سيصل بالانتخابات فهو مغفل**!** مغفل**!** مغفل**!**، الذي يصل إلى الانتخابات هو الذي يكون عنده ملايين الدولارات الأمريكية، وفي الليل يذهب إلى مشايخ القبائل وإلى الضباط وإلى كذا وكذا، فهذا هو الذي سيفوز في الانتخابات، وعلى فرض أنه فاز في الانتخابات الصالح، فالحكومة ستوجه له المدافع والرشاشات، فهم ليسوا مستعدين أن يعطوها بالانتخابات، فنحن نُعَلّم إن شاء الله في حدود ما نستطيع، والوصول إلى السلطة يكون بتقوى الله والعلم والعمل والدعوة إلى الله وإعداد العدة في حدود ما يستطاع، والله المستعان." (٢٦)

ثالثاً: لسنا طلاب رياسة ولا حكم، وإنما نوضح طريق السلف ومنهجهم في إقامة الدين بعيداً عن طلاب الكراسي والمناصب الدنيوية الذين يستخدمون الدين لأغراضهم ومطامعهم في الرياسة والأموال والجاه.

قد يقولون:هذه الطريق طويلة وشاقة !!

والجواب :هي طريق الأنبياء كما ذكرنا !!، وقد جربتم الطرق العلمانية؛ فكانت أطول وأشق؛ بل لم تصلوا من خلالها إلا إلى مزيد من الانحراف، والبعد عن أحكام

(٢٦) من شريط " مقتل الشيخ جميل الرحمن"

الإسلام؛ وقدمتم التنازلات عن كل شئ إلا عن الكراسي والمناصب، ومن تأمل أحوال الجزائر والسودان، وغيرها من البلدان الإسلامية التي دخلت في الديمقراطية، ومناهجها الغربية، استيقن أن طريق الأنبياء هي أقرب الطرق، وأكملها، وأيسرها، كما قال سبحانه:" وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ".

ومن الشبه استدلال بعضهم بقصة يوسف عليه السلام، وأنه تولى الوزاة لملك مصر، وكان الملك كافراً يعبد الأوثان؛ بل قد طلبها يوسف عليه السلام بنفسه؛ فقال:" قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ"؛ وقد سمى الله جل وعلا ذلك تمكيناً ليوسف عليه السلام؛ فقال:"وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ"؛ فعليه يجوز لهم أن يدخلوا في البرلمان، ويشاركوا في الأحزاب والسياسة العلمانية..."

والجواب عن ذلك:

أولاً : كان يوسف عليه السلام نبياً يُوحى إليه من السماء، عصمه الله من الذنوب فضلاً أن يحكم بشريعة الملك الكافر، وهذا واضح من قوله تعالى:" **وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ**...."؛ فالذي أمره بطلب الوزارة هو الله عز وجل، الذي مكَّن له في الأرض، كما أخبر سبحانه ؛ فهل أصحاب الأحزاب يُوحى إليهم مثله؟، أم أنهم معصومون من موافقة الدستور، والأحكام الديمقراطية الباطلة ؟

وقد روى الحاكم في مستدركه، وابن أبي حاتم في تفسيره، وأبو عبيد في الأموال عن محمد بن سيرين ، أن عمر بن الخطاب استعمل أبا هريرة على البحرين ، فقدم بعشرة آلاف ، فقال له عمر : استأثرت بهذه الأموال يا عدو الله، وعدو كتابه، قال أبو هريرة : « لست عدو الله، ولا عدو كتابه، ولكني عدو من عاداهما »، قال : فمن أين هي لك ؟ قال : « خيل لي تناتجت، وغلة رقيق لي، وأعطية

تتابعت علي » فنظروه، فوجدوه كما قال، قال : فلما كان بعد ذلك، دعاه عمر ليستعمله، فأبى أن يعمل له، فقال : أتكره العمل، وقد طلب العمل من كان خيراً منك، يوسفعليه السلام ؟ قال : « إن يوسف نبي ابن نبي ابن نبي ابن نبي ، وأنا أبو هريرة ابن أميمة أخشى ثلاثاً واثنتين »، قال له عمر : أفلا قلت : خمساً ؟ قال : « لا، أخشى أن أقول بغير علم، وأقضي بغير حكم، ويضرب ظهري، وينتزع مالي، ويشتم عرضي »

وفيه دليل من كلام أبي هريرةرضي الله عنه أن يوسف طلب العمل للملك بوحي من الله عز وجل، وأقره عمررضي الله عنه على هذا الكلام.

ثانياً: كان يوسفعليه السلام ممكناً ومفوضاً في جميع أحكامه، يقضي في كل أمركيف يشاء، ولم يكن موظفاً عند الملك، ولا يحكم بشيء من قوانين الملك بل هو حاكم بالشرع، وليس للملك عليه سلطة؛ بل قد دعاه للإسلام، فأسلم كما ذكره مجاهد وغيره من السلف.

قال الحافظ ابن كثير –رحمه الله–:

"يقول تعالى إخبارًا عن الملك حين تحقق براءة يوسفعليه السلام، ونزاهة عِرْضه مما نسب إليه، قال: { ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي } أي: أجعله من خاصّتي وأهل مشورتي { فَلَمَّا كَلَّمَهُ } أي: خاطبه الملك وعرفه، ورأى فضله وبراعته، وعلم ما هو عليه من خَلْق وخُلُق وكمال قال له الملك: { إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ } أي: إنك عندنا قد بقيت ذا مكانة وأمانة، فقال يوسفعليه السلام: { اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الأرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ } مدح نفسه، ويجوز للرجل ذلك إذا جُهِل أمره، للحاجة. وذكر أنه { حَفِيظٌ } أي: خازن أمين، { عَلِيمٌ } ذو علم وبصرَ بما يتولاه .

قال شيبة بن نعامة: حفيظ لما استودعتني، عليم بِسِني الجَدْب . رواه ابن أبي حاتم.

وسأل العمل لعلمه بقدرته عليه، ولما في ذلك من المصالح للناس، **وإنما سأل أن يُجْعَل على خزائن الأرض، وهي الأهرام التي يجمع فيها الغلات، لما يستقبلونه من السنين التي أخبرهم بشأنها، ليتصرف لهم على الوجه الأحوط والأصلح والأرشد، فأجيب إلى ذلك رغبةً فيه، وتكرِمَةً له**"اهـ

وذكر الإمام ابن جرير الطبري بسنده عن ابن زيد قال في قوله:(اجعلني على خزائن الأرض)، قال: كان لفرعون خزائن كثيرة غير الطعام قال: فأسلم سلطانه كُلَّه إليه ، وجعل القضاء إليه ، أمرُه وقضاؤه نافذٌ."

وبسنده عن مجاهد قال: أسلم الملك الذي كان معه يوسف."

وقال ابن عطية الأندلسي في تفسيره "المحرر الوجيز":" وقوله تعالى : { اجعلني على خزائن الأرض } الآية ، فَهم يوسف عليه السلام من الملك أنه عزم على تصريفه والاستعانة بنظره في الملك ، فألقى يده في الفصل الذي تمكنه فيه المعدلة ويترتب له الإحسان إلى من يجب ووضع الحق على أهله وعند أهله .

قال بعض أهل التأويل : **في هذه الآية ما يبيح للرجل الفاضل أن يعمل للرجل الفاجر بشرط أن يعلم أنه يفوض إليه في فصل ما لا يعارض فيه ، فيصلح منه ما شاء؛ وأما إن كان عمله بحسب اختيار الفاجر وشهواته وفجوره ، فلا يجوز له ذلك** ."

وذكر مثله الماوردي في تفسيره، وهو قول جماهير العلماء.

ثالثاً:لم يأخذ الملك عهداً على يوسف عليه السلام بموافقته في الباطل، والحكم بقانونه المخالف للشرع، أو أن يُقره على كفره وعبادته للأوثان من دون الله عز وجل؛ بل قد دعاه للإسلام؛ فأسلم وترك عبادة الأوثان؛ فدخل يوسف عليه السلام في عمل الملك ممكّناً بشروطه في إدارة مصر للخروج من السنوات العجاف والقحط؛

وهذا بخلاف ما يفعله الحزبيون اليوم؛ إذ هم يؤسسون الأحزاب الإسلامية – زعموا – على أساس الدستور الوضعي الديمقراطي ، ويقرون بمبادئ العلمانية ، ويرحبون بالاحتكام إلي الأغلبية عند الاختلاف، ويقبلون بالمواطنة، والمساواة بين المسلم والكافر، وبالانتخابات، والتعددية الحزبية، ويقسمون اليمين الدستورية على احترام المبادئ العلمانية للدستور، وسيادة القانون الوضعي، وغير ذلك من الضلالات والكفر الصراح ؛ فكيف يُقال: إن طلبهم للإمارة مثل فعل يوسف عليه السلام ؟؛ فيوسف عليه السلام كان مفوَّضاً في الحكم بالعدل ، وهؤلاء الحزبيون يقرون الضلال والباطل؛ وقد اتخذهم العلمانيون قنطرة لتطبيق الديمقراطية؛ فبين الأمرين فارق كبير ؟؟؛ فارجع البصر هل ترى من تشابه؟؟

ومن الشبه أيضاً قولهم:" سندخل الانتخابات حتى إذا أصبحت الغالبية في مجلس الشعب إسلامية نقوم بتغيير الدستور، وإعلان قيام الدولة الإسلامية، وعندها لن يستطيع أحد أن يعترض علينا........"

والجواب عن هذه الشبهة واضح ؛ فنقول: هذه الطريقة هي تطبيق للمبدأ اليهودي (الغاية تبرر الوسيلة)، ومن المعلوم أن الانحراف في الوسائل دليل على فساد الغايات والأهداف.

أما في الإسلام؛ فقد حرم الله جل وعلا الخيانة والغدر، فقال سبحانه:" وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ"،وفي الحديث " أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك"و" الإيمان قيد الفتك لا يفتك مؤمن "و" ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة يقال هذه غدرة فلان بن فلان".

وهذه الأساليب الرخيصة المنحرفة عن الشرع لا تقيم ديناً، ولا تحفظ دنيا بل تُورط المسلمين البسطاء وتسفك دماءهم وتضيع دينهم، وذلك أن العلمانيين ليسوا

مغفلين بل هم دهاة وأهل ضلال وخبث، ليس لهم دين يمنعهم، ولا أخلاق تحكمهم، وإنما أرادوا جر الحزبيين الإسلاميين إلى الساحة الديمقراطية والأحزاب والانتخابات حتى يدمروا دعوتهم، ويسلبوهم مصدر قوتهم، ويمنعوهم من تعليم الناس، وذلك بإشغالهم بالسياسة العلمانية، والحملات الانتخابية، وحرية الرأي، وجلسات المجلس، و...و..إلخ هذه الأساليب الفاسدة.

ومن تأمل أحوال هؤلاء الحزبيين اليوم رأى أن كل محاضراتهم وخطبهم بل حياتهم كلها صارت في الدعوة إلى الديمقراطية والأحزاب العلمانية والانتخابات والسياسة الغير شرعية، وتم تفريغ دعوتهم، وإشغالهم بالأحداث التي يصطنعها العلمانيون ويروجونها في وسائل إعلامهم.

وقد نجح العلمانيون في جر هؤلاء الحزبيين إلى الساحة السياسية العلمانية باستخدام الإعلام، فكانت المشاركة في الاستفتاء هي أول التنازلات، وفُتح الباب لتكوين الأحزاب ودخول الانتخابات والدعوة إلى الديمقراطية وحرية الرأي والانقسام في الصف؛ فسارع الحزبيون (الإسلاميون!!) إلى صناديق الاستفتاء لحماية المادة الثانية في الدستور كما صور لهم الإعلام العلماني تمهيداً للدخول في الانتخابات التي لن يكون لهم منها إلا الاتهامات بتزويرها ورفع الشعارات ومداهنة الكفار وأهل الضلالات.

ومما يجهله هؤلاء الحزبيون أمور تحتاج إلى تنبيه:

١ – أن خيوط اللعبة السياسية العلمانية ليست في أيدي هؤلاء الإسلاميين ، وإنما الذي يحرك دفتها هم العلمانيون الديموقراطيون الذين يحاربون الدين بكل صوره ويسعون إلى إقصائه بشتى الوسائل والطرق، ولو فاز الإسلاميون في الانتخابات؛ فسيتم إلغاؤها كما حدث في الجزائر من زمن قريب.

٢- الدخول في السياسة الديموقراطية سيؤدي إلى ضياع مكانة هؤلاء الإسلاميين – بين جمهورهم على الأقل- فيؤدي ذلك إلى التمييع؛ فيذوب هؤلاء مع جمع الأصوات والحملات الانتخابية و ...إلخ كما ذاب الإخوان في هذه المهاترات قديماً وحديثاً - وهذا هو مطلب العلمانيين والكافرين -.

ورغم التصريح المستمر من هؤلاء الحزبيين(السلفيين) أن الدعاة لن يشاركوا في الانتخابات بأنفسهم، وإنما سيعاونون الإخوان أو يدعمون الإخوان أو يدعمون الأحزاب الإسلامية؛ فقد وقع التناقض في فترة وجيزة، فها هو محمد حسان يؤيد حزب الفضيلة ويدعمه وبعد أقل من شهر يُعلن أن الحزب يقوم على أصول تناقض أصول الإسلام، ثم يسحب تأييده له، ويعلن تأييده لحزب الأصالة الذي يجري إعداد إجراءاته!! وهذا في أقل من شهر والبقية تأتي!!.

٣- أن الغاية في الإسلام لا تبرر الوسيلة؛ فلابد من صحة الوسيلة وخلوها من الانحراف حتى تصل إلى الغاية الصحيحة؛ فلا يستقيم الحكم بالشرع مع سلوك الوسائل المنحرفة إليه؛ فالانتخابات وسيلة علمانية ديموقراطية باطلة؛ فلايجوز سلوكها لتطبيق الشريعة كما يزعم هؤلاء.

٤- أن دعوة النبي ﷺ لم تكن موجهة إلى مصادمة الحكومات القائمة أولاً ، أو مشاركتها في الباطل، وإنما كانت دعوة للتوحيد، وتعليم الناس وتعبيدهم لربهم، وأما المشاركة مع أهل الباطل ومداهنتهم فهذا ليس من أساليب الإسلام، ومَن تأمل حال النجاشي ملك الحبشة الذي كان مسلماً ولم يطعه قومه، ورفضوا الدخول في الإسلام؛ علم يقيناً أن الحل في الدعوة إلى الإسلام وتعليم الناس أمور دينهم، وليس في فرض الدين بالقوة مع أن هؤلاء يريدون فرضه بقوة الدستور والقانون الذي يحمي الحريات ويرعى حرية الأديان!!.

وصدق القائل:

أيّها المُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلاً ... عَمّرَكَ اللهَ كيف يلتقيانِ

هي شاميّةٌ إذا ما اسْتَقَلَّتْ ... وسُهَيْلٌ إذا استقلَّ يَمانِي

٥- القيم الأخلاقية والمبادئ الإسلامية ليس لها وزن في السياسة العلمانية المعاصرة، وإنما تقوم هذه السياسة على النفاق والمكر والنفعية وشراء الذمم؛ فمن دخل فيها لابد أن يتخلى عن مبادئه وأخلاقه ويتزيى بزي هؤلاء العلمانيين؛ فمن أعرض أعرضوا عنه.

٦- تلعب وسائل الإعلام في هذا العصر دوراً كبيراً في طمس الحقائق ومحاربة المخالفين وإسقاطهم، مستغلين جهل المجتمع؛ فيحاربون الدين بحجة الرجعية ومخالفة الديموقراطية والفتنة الطائفية وغيرها من المصطلحات العلمانية.

وما جرى من الفتن بعد سقوط النظام؛ من التحريش بين سائر الطوائف وكذا من إثارة المخاوف في الاستفتاء مما دفع الناس إلى الذهاب إلى الصناديق بكل قوة وتدقيق؛ أكبر دليل على الدور الضخم الذي يلعبه الإعلام العلماني في تزيين الباطل وتقبيح الحق، فهل ستقف هذه المؤسسة العلمانية ضد الإسلاميين إذا دخلوا الانتخابات أم ستقف معهم؟ والعاقل يعرف الجواب!!.

٧- تقسيم الشعوب والمجتمعات إلى فرق وطوائف وأحزاب من أنجح السبل لإحكام السيطرة عليها وفق السياسة اليهودية (فرق تسد)، فهل يجوز لهؤلاء الإسلاميين أن يشاركوا فى تمزيق وتفريق المسلمين؟

وأما عن هذه المحبة المصطنعة بين الفرق الإسلامية فستنقلب إلى حرب كلامية وربما بدنية عند تأسيس الأحزاب والدخول في البرلمان طلباً للأصوات والمناصب وجرياً وراء المقاعد النيابية والحقائب الوزارية.

فهذا كله تنفيذ للمخططات الغربية العلمانية بإبعاد المسلمين عن عقيدتهم وتطبيق الديموقراطية بينهم وإشغال بعضهم ببعض، ولعل أول من سن ذلك هو فرعون عليه لعنة الله كما قال سبحانه: (إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ)، ففرعون سلف لكل من ينادي بالتعددية الحزبية.

واليوم يبث الكفار هذه المبادئ العلمانية في الأمة تحت ستار التغيير وحرية الشعوب والمساواة والمواطنة وحماية الأقليات، وهى مصطلحات ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب والفُرقة والردة عن الإسلام، وأول الصرعى فيها هم أول المرحبين بها.

٨- **قيام الدعاة الإسلاميين** بتقديم التنازلات عن الواجبات وأصول الدين وارتكاب المحرمات التى لا يقرها الشرع هو أهم مطالب العلمانية حتى ينسلخ المسلمون من دينهم، ومن تأمل ما يجرى، من الفتاوى المنحرفة بالمساواة بين الإسلام وغيره من الأديان الباطلة، ومن الدعوة إلى بناء الكنائس، وحرية الأديان، وتحكيم القوانين الغربية، والدعوة إلى الدولة المدنية؛ يعلم أن الهدف من وراء هذا كله هو مجاراة هؤلاء الكفار فى معتقداتهم، ونشر مذاهبهم العلمانية لإخراج المسلمين من دينهم على أيدى من ينتسبون للدين شاءوا أم أبوا ؟

ولقد أصبحت مناهج العلمانية والديموقراطية بمجالسها النيابية وحملاتها الانتخابية وأساليبها اللأخلاقية معروفة عند كثير من المثقفين، ومع ذلك ترى أقواماً من المسلمين – بل وللأسف من الدعاة الإسلاميين!!- يستخدمون هذه المناهج المنحرفة المخالفة للإسلام شكلاً ومضموناً للوصول إلى المناصب والرياسات والنبي

ﷺ يقول: "من تعلم علماً مما يبتغى به وجه الله لا يتعلمه إلا ليصيب به حظاً من الدنيا لم يجد عرف (رائحة) الجنة يوم القيامة".

فأشغلهم الأعداء بهذه الأساليب الخبيثة فكانوا بذلك خنجراً مسموماً وداء عضالاً ينهش فى جسد الأمة، فضيعوا أنفسهم وشغلوا غيرهم من أهل العلم بالرد عليهم، وانحرفوا بالعامة إلى طرائق ومناهج العلمانيين، وهم يزعمون أنهم يسعون لتطبيق الدين.

وقد أخبرنا ربنا – سبحانه – عن الوسيلة الشرعية لتطبيق الدين والتمكين في الأرض ، فقال: (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ).

وقال: (وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا * وَإِذًا لَآتَيْنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا * وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا).

قال السعدي : " أخبر أنهم لو فعلوا ما يوعظون به أي: ما وُظِّف عليهم في كل وقت بحسبه، فبذلوا هممهم، ووفروا نفوسهم للقيام به وتكميله، ولم تطمح نفوسهم لما لم يصلوا إليه، ولم يكونوا بصدده، وهذا هو الذي ينبغي للعبد، أن ينظر إلى الحالة التي يلزمه القيام بها فيكملها، ثم يتدرج شيئًا فشيئًا حتى يصل إلى ما قدر له من العلم والعمل في أمر الدين والدنيا، وهذا بخلاف من طمحت نفسه إلى أمر لم يصل إليه ولم يؤمر به بعد، فإنه لا يكاد يصل إلى ذلك بسبب تفريق الهمة، وحصول الكسل وعدم النشاط.

ثم رتب ما يحصل لهم على فعل ما يوعظون به، وهو أربعة أمور:

(**أحدها**) الخيرية في قوله: { لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ } أي: لكانوا من الأخيار المتصفين بأوصافهم من أفعال الخير التي أُمروا بها، أي: وانتفى عنهم بذلك صفة الأشرار، لأن ثبوت الشيء يستلزم نفي ضده.

(**الثاني**) حصول التثبيت والثبات وزيادته، فإن الله يثبت الذين آمنوا بسبب ما قاموا به من الإيمان، الذي هو القيام بما وعظوا به، فيثبتهم في الحياة الدنيا عند ورود الفتن في الأوامر والنواهي والمصائب، فيحصل لهم ثبات يوفقون لفعل الأوامر وترك الزواجر التي تقتضي النفس فعلها، وعند حلول المصائب التي يكرهها العبد، فيوفق للتثبيت بالتوفيق للصبر أو للرضا أو للشكر؛ فينزل عليه معونة من الله للقيام بذلك، ويحصل له الثبات على الدين ، عند الموت وفي القبر.

وأيضا فإن العبد القائم بما أُمر به، لا يزال يتمرن على الأوامر الشرعية حتى يألفها ويشتاق إليها وإلى أمثالها، فيكون ذلك معونة له على الثبات على الطاعات.

(**الثالث**) قوله: { وَإِذًا لَآتَيْنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا } أي: في العاجل والآجل الذي يكون للروح والقلب والبدن، ومن النعيم المقيم مما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر.

(**الرابع**) الهداية إلى صراط مستقيم، وهذا عموم بعد خصوص، لشرف الهداية إلى الصراط المستقيم، من كونها متضمنة للعلم بالحق، ومحبته وإيثاره والعمل به، وتوقف السعادة والفلاح على ذلك، فمن هُدِيَ إلى صراط مستقيم، فقد وُفِّقَ لكل خير واندفع عنه كل شر وضير."اهـ.

وقال الإمام مالك –رحمه الله-: "لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها".

وأخيراً أقول:

إن هؤلاء الحزبيين سيجرون وراء المخطط الذي رسمه لهم أعداء الإسلام جاهلين أو متجاهلين هذه التحذيرات، ولن يجنوا من ورائه إلا مزيداً من الانحراف والتفرق والبعد عن مبادئ الإسلام وأحكامه، وقد أصبحوا لعبة في أيدي السياسيين الديموقراطيين يدفعونهم إلى السقوط والانحراف في كل وقت وحين، وليس هذا الكلام تكهناً منّا أو ادّعاءً للعلم، وإنما هو التاريخ مَن قرأه اعتبر، والسعيد من وُعظ بغيره، والشقي من وعظ بنفسه، وفي كلام علي رضي الله عنه: "واستدل بما كان على ما لم يكن فإن الأمور اشتباه".

(فَسَتَذْكُرُونَ مَا أَقُولُ لَكُمْ وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ).

وكتب/ أبوحمزة

محمد بن عبد العليم الماضي

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين